

جامعة قاصدي مرياح - ورقلة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق و العلوم السياسية

الفرع: علوم سياسية

التخصص: دراسات أمنية و استراتيجية

من إعداد الطالب: حمدي عيسى سليمان

بغـــــــــــــــــوان

انعكاسات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي
(بعد حرب الخليج الأولى 1988 - 2014)

نوقشت يوم: 08 \ 06 \ 2015

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

| | | |
|-----------------------|---------------|-------------------------|
| الدكتورة شمسة بوشنافة | رئيسة | جامعة قاصدي مرياح ورقلة |
| الأستاذ محمد خميس | مناقشا | جامعة قاصدي مرياح ورقلة |
| الدكتور قاسم حجاج | مشرفا و مقررا | جامعة قاصدي مرياح ورقلة |

السنة الجامعية: 1435هـ-1436هـ الموافق ل 2014م - 2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا * فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾

صدق الله العظيم

(سورة التوبة، الآيات: 105).

إهداء:

أهدي هذا العمل إلى روح والدي رحمة الله عليه الذي رباني فأحسن تربيتي.
وإلى من احتواني حنانها وغمري عطفها، التي تزهوا بحياتي ببسمتها وينبوع الصبر
والتفاؤل والأمل، إلى من تملك جنة تحت القدم أُمي الغالية.
إلى رمز التضحية سندي وقوتي وملاذي بعد الله الذي ما فتئ ينصحني بالتعلم آخذا
بيدي، ولم يدخر علي جهدا أخي الأكبر وأبي روحي وقدوتي بشير. إلى مبتدى
ومنتهى حبي حياتي وعمري زوجتي الغالية، إلى حروف السعادة أسرتي الصغيرة محمد،
دليلة، زينب، عقيلة، فايذة، فوزية، أمال، حليلة، مارية، حاج قاسم، قاسم صغير،
دعاء، حسام.

إلى أخواتي في كل المراحل الدراسية وخصوصا المرحلة الجامعية، وإلى كل زملائي في
مرحلة الماستر عبد الغفور وجمال الدين فرساوي وإلى سندي الشيخ عسال محمد لكم
كل الشكر والمحبة.

إلى كل إخوتي وأحبتي وأصدقائي في الله وإلى كل من شاطرنى هذا العمل وتحمل معي
مشاقه، إلى كل من ساندي ودعمني بالجهد والكلمة الطيبة والدعاء أهدى لكم هذا
العمل

شكرا لكم على كل شيء.. وفقنا الله وسدد خطانا.. آمين.

حمدي عيسى سليمان

شكر وتقدير..

أوجه بخالص الشكر والتقدير

إلى أستاذنا ومؤطرى الدكتور: قاسم حجاج،
الذى لم يدخر جهدا لتوجيهى أثناء القيام بهذا العمل.

إلى كافة الأساتذة وإدارة

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ورقلة

على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة،

كما أخص بالذكر الأستاذ حشود نور الدين،

إلى كل الزملاء فى الدراسة قسم السنة الثانية

علوم سياسية، دراسات أمنية وإستراتيجية.

دفعة: 2014-2015.

مقدمة

مقدمة

تعد منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي ابتداءً من منتصف القرن الماضي، أكثر بقاع الأرض عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار، حيث تساهم مطامع الدول العالمية على مخزونها وإنتاجها الضخم من غاز وبنفط وموارد باطنية في زيادة حدة الصراع، وهو ما جعلها منطقة تجاذب بين القوى الإقليمية والدولية إضافة إلى موقعها جغرافي المتميز وبهذا، تمر منطقة الخليج العربي بالعديد من التحولات والمخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها.

حيث تعد إيران من دول الخليج العربي إضافة على أنها الدول الإسلامية غير العربية، فهي عنصراً أساسياً وفعالاً في إستراتيجية منطقة الخليج العربي، وذلك انطلاقاً من موقعها الجغرافي المتميز، وأيديولوجيتها وطموحها في قيادة المنطقة العربية عامة، ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة: فالسياسة الإيرانية تعتبر سياسة معقدة لمن لا يفهم طريقة التفكير الإيرانية والأدوات التي يوظفها النظام في سبيل الحفاظ على وجوده والدفاع عن حدودها، لكنها في نفس الوقت سياسة قابلة للفهم والتفكيك والمواجهة إذا تم استيعاب الخلفية الإستراتيجية التي يتحرك صانع القرار الإيراني ضمنها. فقد طوّر النظام الإيراني مع الوقت سلسلة من المفاهيم والأدوات والممارسات المستمدة من خلفيته التاريخية والثقافية وحوّلها إلى عقائد إستراتيجية يجري استخدامها وتوظيفها في إطار رؤية إستراتيجية أمنية محددة الأهداف والمعالم أولويتها حماية النظام وتفكيك وتحييد المخاطر الخارجية عليه. وعلى الرغم من تعدد وتنوع قضايا وملفات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي منذ نهاية حرب الخليج الأولى، والتباين في مضامينها وأساليبها، فإن القضية الأساسية التي تمحورت حولها هذه الإستراتيجية وتقاطعت بشكل مباشر أو غير مباشر مع القضايا الأخرى، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو حتى ثقافية، هي محاولة فرض السيطرة على منطقة الخليج العربي ولعب دور الشرطي الإقليمي فيها، فهي تمثل مركز التفكير الاستراتيجي في نظرة إيران، خاصة أنها تتصل بشكل وثيق بطموحها العميق والممتد في أداء دور إقليمي مميز ومؤثر، إضافة إلى حماية أراضيها من أي تهديد يهدد أمنها، ومنه تداولها لمشروعات التعاون الأمني والاقتصادي والعسكري بينها وبين دول الجوار من دول الخليج والشرق الأوسط. في حين يبقى المشروع النووي الإيراني العصا التي توقف عجلة نظام أمن الخليج والعلاقات الإيرانية الخليجية حيث ظهر جلياً نتيجة في حالة الانقسام التي تشهدها منطقة الخليج العربي من هذا الملف خاصة مع تدخل الدول الكبرى إضافة إلى تخوف من تأثيره على أمن منطقة الخليج العربي وهو ما تبين في مواقف الدول

الخليجية العربية، وما يشكله من تهديد حقيقي لمستقبل هذه الدول. ومن هنا سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على معرفة العلاقة بين هذه الدول، والأهداف الإستراتيجية وانعكاسها على دول الخليج وما هي الإمكانيات التي استخدمتها هذه الدول لصد هذا الخطر الإيراني.

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيار الموضوع لم يكن بصورة اعتباطية، بل ساهمت جملة من العوامل الموضوعية والذاتية في تحديد معالمه وتوجيهها، وهي تتمثل في:

أ- الأسباب الموضوعية :

- السياسة الإيرانية التي انتهجتها ضد دول الغربية وخاصة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وهو ما جعل من هذه الدول تحاول التأثير عليها من خلال الضغط عليها، وذلك بالعقوبات المفروض عليها أو بقرارات مجلس الأمن.
 - عدم الاستقرار الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، خاصة التدخل الأجنبي في المنطقة الذي يشكل خطر على تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة.
 - مركزية الدور الإيراني في الشرق الأوسط و حضوره في قضايا متنوعة خاصة في العراق ولبنان و سوريا، حيث أصبحت فاعل مركزي في هذه البلدان، إضافة إلى نفوذها المتنامي في مناطق أخرى، بفعل دعمها لهذه الأطراف التي تتقاسم معها التوجهات الأيديولوجية.
- الأسباب الذاتية :

الاطلاع أكثر على شؤون إيران وشخصية صناع قرارها، و الاهتمام بسلوكها الخارجي و دورها الإقليمي في الشرق الأوسط والخليج العربي خاصة، إضافة لتدخلها في عديد القضايا، والتي جعلت منها فاعل إقليمي مهم لا يمكن تجاوزه في حل العديد من الأزمات، وخاصة بعد نهاية حرب الخليج الأولى سنة 1988، حيث تخلصت إيران من حرب دولية ضدها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى للكشف عن مطامع إيران وتطلعاتها لبسط نفوذها في منطقة الخليج العربي، وإبراز إصرار دول الخليج العربية على رفع التحدي للتغلب على محاولات الهيمنة الإيراني على المنطقة.

أهداف الدراسة:

انطلاقاً مما تعانيه منطقة الخليج العربي من عدم استقرار سياسي خاصة مع بروز الملف النووي الإيراني على الواجهة الإقليمية والعالمية وما سببته عليه من تهديد لأمن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عامة، فإن هذه الدراسة تستهدف تحقيق الأهداف العلمية التالية :

- تحديد طبيعة الإستراتيجية الأمنية الإيرانية اتجاه منطقة الخليج العربي.
- التعرف على ملامح العلاقات الإيرانية العربية والخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة).
- التعرف على إستراتيجية دول الخليج العربي لمواجهة المد الإيراني في المنطقة.
- التعرف على مرتكزات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي.

الإشكالية :

ما هي انعكاسات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على استقرار منطقة الخليج العربي بعد نهاية حرب الخليج الأولى (1988 إلى 2014) ؟

الفرضيات:

تعتمد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على ولاية الفقيه التي تسيطر على النظام السياسي الإيراني، كمحدد رئيسي للنفوذ في منطقة الخليج العربي بعد نهاية حرب الخليج الأولى.

حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: تتمحور حدود هذا البحث على جغرافية إيران وكذلك منطقة الخليج العربي.

ب- الحدود الزمنية: ويتمحور حدود هذا البحث في الفترة الزمنية في الفترة الواقعة بين سنة 1988 إلى سنة 2014.

الإطار النظري للدراسة :

النظرية الواقعية: والتي من أبرز منظريها المعاصرين الأمريكي " هانس مورغنتو " وذلك لتمكن من تحليل الظاهرة المدروسة ، التي تركز على أهمية القوة في العلاقات الدولية كأساس لتحقيق المصلحة الوطنية لأي دولة. ولقد وظفت هذه النظرية لتبين الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي وذلك لتحقيق مصلحتها القومية. إذ تعمل إيران بعد الثورة الإسلامية وخاصة بعد نهاية حرب الخليج الأولى 1988، على أن تصبح قوة إقليمية رائدة في المنطقة وذلك عن طريق سعيها لتطوير برنامجها النووي. و في نفس الوقت الجمع بين ما تتبناه من رؤى وتوجهات إيديولوجية وبين مصلحتها الاقتصادية والأمنية.

نظرية الدور: يعرف الدور بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية. ومن هنا نتطرق إلى الدور الذي لعبته إيران في منطقة الخليج العربي ومحاولتها فرض الهيمنة وبسط نفوذها.

الإطار المنهجي:

اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي الذي يساعد على تتبع تطور الإستراتيجية الإيرانية وما شاهدته من أحداث كان لها الوقع الإيجابي في منطقة الخليج العربي، كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر وتحليلها، وذلك قصد إبراز الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي في الكثير من القضايا الإقليمية بعد حرب الخليج الأولى، بالإضافة إلى إظهار علاقة إيران مع جيرانها.

مصطلحات البحث:

1- الإستراتيجية **Stratégie** : عرفتھا الموسوعة البريطانية " بأنها فن استخدام كل وسائل الأمم لتحقيق أهداف الحرب والسلام. " أما الموسوعة الأمريكية فتعرف الإستراتيجية بأنها " فن وعلم يدور حول استخدام القوة الشاملة بظروف مختلفة للتحكم بالخصم بوسائل مختلفة".

2- الجيو- إستراتيجية: **Géostratégie** هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصلة الدولية، والجيوستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي: (الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان). ومصطلح الجيوستراتيجية يعني دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية.

3- الجيو- سياسية: **Géopolitique** المصطلح بالعربية حرفيا هو "السياسة الجغرافية" أو "سياسة الجغرافيا": وهو مصطلح يعني تأثير الخصائص الجغرافية للبلد في سياسة الدولة، وبمعنى آخر هو استخدام ثروات البلد وقواه الطبيعية والبشرية بالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي في تحديد تلك السياسة، وتزداد عادة قوة الدولة السياسية كلما ازدادت عناصرها الجغرافية كَمَا ونوعا.

4- القوة : عرف ديفيد سنفر "القوة بأنها القدرة على التأثير بواسطة التهديد أو الإغراء." ويرى ناصف حتى "أن القوة لها عدة استعمالات وتمثل جملة من السلوكيات والعلاقات: علاقة القوة ضمن علاقة السلطة، علاقة التأثير، علاقة استعمال السلطة، علاقة التلاعب، علاقة الإبقاء على الوضع القائم، وعلاقة المسايرة".

5- الثورة الإسلامية الإيرانية : هي ثورة قامت سنة 1979 وحولت إيران من نظام ملكي، تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، إلى نظام جمهوري إسلامي، ويعد الخميني مؤسس "الجمهورية الإسلامية الإيرانية". وحاول العمل على مد الثورة أو ما سُمي تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة، ويرى بعض المحللين

السياسيين أن قيام الحرب العراقية الإيرانية كانت من نتائج تلك السياسة، وكذلك الحرب الأهلية الأفغانية.

6- **الخليج العربي** : هو الذراع المائي لبحر العربي يمتد من خليج عمان جنوبا إلى شط العرب شمالا بطول 965 كلم تبلغ مساحة الخليج العربي 233,100 كلم مربع يتراوح عرضه بين حد أقصى 375 كلم وحد أدنى 55 كلم يفصل الخليج العربي شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران وتطل عليه ثمانية دول هي : العراق ، الكويت ، السعودية ، قطر ، الإمارات ، عمان ، إيران. وهناك جدل في الكتابات التاريخية والإعلامية والسياسية حول تسميته. **فخليج العربي** هذا المصطلح تستعمله رسميا دول الجامعة العربية ودول التعاون الخليجي كما تستعمله الأمم المتحدة في وثائقها بالعربية. أما **الخليج الفارسي** تستعمله إيران كثيرا في الصحف والوسائل الإعلامية التابعة لها ومنها كذلك تلك الناطقة بالعربية. فهناك جدل كبير حول هذه التسمية.

7- **البرنامج النووي الإيراني** : تم إطلاق برنامج النووي الإيراني في خمسينيات القرن الماضي بمساعدة من الولايات المتحدة جزء من برنامج (الذرة من أجل السلام). وشمل عدة مواقع بحث أثنين من مناجم اليورانيوم ومفاعل الأبحاث ومعالجة اليورانيوم التي تشمل محطات تخصيب اليورانيوم ويعتبر مفاعل بوشهر أول محطة لطاقة النووية في إيران .

الدراسات السابقة:

ظهرت عدة دراسات سابقة تناولت موضوع الإستراتيجية الأمنية الإيرانية وعلاقتها وبدول الخليج العربي، ومن بين هذه الدراسات:

- دراسة منصور حسن العتيبي، تحت عنوان " السياسة الإيرانية اتجاه دول مجلس الخليج (1979 - 2000) ". وتناول في هذه الدراسة النظام الإقليمي الخليجي وتطرق فيها إلى المفهوم وإمكانات القوة للنظام الخليجي ثم تطرق إلى محددات السياسة الإقليمية الإيرانية ثم عرج على عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية وتتضمن الدور الأيديولوجي ودور المصلحة القومية وأدوات صنع السياسة الخارجية ومن ثم تطرق إلى تكنولوجيا السياسة الإيرانية منذ نهاية الثورة الإسلامية إلى غاية سنة 2000. ومن أهم

النتائج المتحصل عليها من هذا البحث هو أن النظام الإقليمي الخليجي يختلف من دولة إلى دولة حسب سياستها ونظامها الداخلي والخارجي، إضافة إلى دور الذي تلعبه الأيديولوجية وصانع القرار في صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وكما أن السياسة الإيرانية تتغير حسب قائد الحكم أو الرئيس منذ نهاية حرب الخليج الأولى إلى بدايات 2000.

- دراسة عيساوة أمنة، تحت عنوان " الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق الأوسطي بعد الحرب الباردة ". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 . وتناولت الدراسة ثلاثة فصول استهلقتها بالإطار النظري لدراسة حيث تطرقت إلى المفاهيم والبعد المؤسساتي والنظمي والوظيفي، ثم عرجت على المحددات الداخلية والإقليمية للدور الإيراني في النظام الشرق الأوسطي ثم إلى البعد العسكري والاقتصادي، ثم ختمتها بالتحديات التي تواجه إيران وتأثيرها على اتجاه تحول دورها الإقليمي في الشرق الأوسط. وقد خلصت هذه الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها: أن لإيران دور إقليمي مهم في الشرق الأوسط وذلك من الجانب العسكري والاقتصادي، إضافة إلى التحديات التي تواجهها سواء داخليا أو خارجيا وهو ما يؤثر على دورها الإقليمي في النظام الشرق الأوسطي.

- دراسة رجائي سلامة الجرابعة، تحت عنوان " الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011) ". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط الأردنية، 2012. وتناولت الدراسة ثلاثة فصول استهلقتها بالأمن القومي العربي المفهوم، والأبعاد، ومصادر التهديد. ثم عرج في الفصل التالي إلى بيان علاقة إيران مع الدول العربية الشرق أوسطية، ثم تطرق إلى العلاقات الإيرانية العراقية والخليجية، ثم ختمها في الفصل الأخير بإيران والأمن القومي العربي، مركزا على العلاقات الإيرانية الإسرائيلية والإيرانية التركية، والدور العربي في مواجهة الإستراتيجية الإيرانية.

هيكلية البحث:

ولمعالجة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة. حيث تناولنا في الفصل الأول، مدخل إلى النظام السياسي الإيراني وأبعاد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية المعاصرة، وقسم بدوره إلى مبحثين المبحث الأول النظام السياسي ومؤسسات صنع الإستراتيجية الأمنية الإيرانية. وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أبعاد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج العربي. ومن خلال هذا الفصل استعملنا المنهج الاستقرائي والذي تبين في العوامل الرئيسية التي تحكم صناعة السياسة ومؤسسات صنع القرار، إضافة إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

أما الفصل الثاني، تناول محددات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي ، حيث يتناول المبحث الأول المحدد الجيو إستراتيجي الإيراني، وأما المبحث الثاني تناول المحدد الجيو سياسي الإيراني في منطقة الخليج العربي. فقد اعتمدنا في هذا الفصل على المنهج التاريخي.

وأما الفصل الثالث والأخير فقد تناول الأهداف الإيرانية وانعكاسات المشروع النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج العربي. حيث يتناول المبحث الأول الأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي، وأما المبحث الثاني فقد تطرق إلى المشروع النووي الإيراني وتأثيره على منطقة الخليج العربي. فقد اعتمدنا في هذا الفصل على المنهج الوصفي.

خطة البحث:

مقدمة :

الفصل الأول : مدخل إلى النظام السياسي الإيراني وأبعاد الإستراتيجية الأمنية

الإيرانية المعاصرة

المبحث الأول: النظام السياسي ومؤسسات صنع الإستراتيجية الأمنية الإيرانية.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الإيراني.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع واتخاذ القرار في النظام السياسي الإيراني المعاصر.

المبحث الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول: البعد السياسي الإيراني في منطقة الخليج العربي.

المطلب الثاني: البعد الأمني الإيراني في منطقة الخليج العربي.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي الإيراني في منطقة الخليج العربي.

الفصل الثاني: محددات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي.

المبحث الأول: المحدد الجيو إستراتيجي الإيراني.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي الإستراتيجي لإيران في الخليج العربي.

المطلب الثاني: تاريخ السياسة الخارجية لجمهورية إيران في منطقة الخليج العربي.

المطلب الثالث: المحدد الأمني الإيراني في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: المحدد الجيو سياسي الإيراني.

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية مع العراق.

الفصل الثالث: الأهداف الإيرانية وانعكاسات المشروع النووي الإيراني على أمن

منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول: الأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي.

خطة البحث

المطلب الأول: الأهداف السياسية لإيران في منطقة الخليج العربي.

المطلب الثاني: الأهداف الأمنية لإيران في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: المشروع النووي الإيراني وتأثيره على منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول: نشأة وتاريخ النووي الإيراني.

المطلب الثاني: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي.

المطلب الثالث: تأثير المشروع النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج العربي.

المطلب الرابع: موقف دول الخليج اتجاه المشروع النووي الإيراني.

الخاتمة:

ملخص:

ارتكزت هذه الدراسة على تحليل أهداف ومحددات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية، وانعكاسات المشروع النووي الإيراني على دول الخليج العربي بعد حرب الخليج الأولى، وتأثير ذلك على طبيعة الإستراتيجية الأمنية الإيرانية. إن طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية والتغيرات التي شهدتها بعد حرب الخليج الأولى، كان لها الأثر البالغ في طرح الكثير من التساؤلات حول سياسة إيران الخارجية والمؤسسات المتحكمة في صنع واتخاذ القرار في إيران بعد الحرب الباردة. إن سعي إيران لامتلاك قوة عسكرية يجعلها تبرز في المنطقة كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وكان الهدف الرئيسي منها هو تأمين حدودها من التهديدات من أي قوة معادية، وإلى بسط نفوذها في المنطقة وفق للأسس التي قامت عليها الإستراتيجية الإيرانية، الممثلة في المصالح القومية العليا التي تسعى لتصديرها إلى دول المنطقة. إضافة إلى تداعيات المشروع النووي الإيراني على دول المنطقة وتأثيره على استقرار وأمن المنطقة وموقف القوى الكبرى من هذا المشروع.

Résumé:

Cette étude a été basée sur l'analyse des objectifs et les déterminants de la sécurité stratégique de l'Iran, et les implications du projet nucléaire iranien sur les pays arabes du Golfe après la première guerre du Golfe, et l'effet sur la nature de la stratégie de sécurité de l'Iran. La nature du système politique iranien qui a émergé après la révolution islamique et les changements dans l'après la première guerre du Golfe eu un impact profond à poser beaucoup de questions sur la politique étrangère de l'Iran sur les institutions et la prise de décision en Iran après la guerre froide. La possession de l'Iran une puissance militaire permet de faire montrer comme une puissance régionale au Moyen-Orient, L'objectif principal était de sécuriser ses frontières contre les menaces de toute force hostile, et d'étendre son influence dans la région, selon la base sur laquelle la stratégie iranienne, représentée dans l'intérêt national suprême Qui cherche à exporter vers les pays de la région. En plus les répercussions du projet nucléaire iranien sur les pays de la région, Et son effet sur la stabilité et la sécurité de la région et la position des grandes puissances de ce projet.

الفصل الأول

مدخل إلى النظام السياسي الإيراني وأبعاد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية
المعاصرة

المبحث الأول: النظام السياسي ومؤسسات صنع الإستراتيجية الأمنية
الإيرانية.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الإيراني.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع واتخاذ القرار في النظام السياسي الإيراني

المعاصر.

المبحث الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول: البعد السياسي الإيراني في منطقة الخليج العربي.

المطلب الثاني: البعد الأمني الإيراني في منطقة الخليج العربي.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي الإيراني في منطقة الخليج العربي.

الفصل الأول : مدخل إلى النظام السياسي الإيراني وأبعاد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية المعاصرة.

تمهيد :

احتلّت الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط. ومنطقة الخليج العربي خاصة، مساحة كبيرة من النقاش العلمي والسياسي، ولعل طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية والتغير الذي شهده بعد حرب الخليج الأولى لعب دورًا هامًا في طرح الكثير من التساؤلات حول سياسة إيران الخارجية وتهديد السياسة الأمنية الخارجية للدولة في المنطقة، إضافة إلى فهم مؤسسات صنع القرار والتي لها الدور البارز. تجاه منطقة الخليج العربي تحديداً، ولذلك أردنا من خلال هذا الفصل أن نتعرف على طبيعة النظام السياسي الإيراني ومؤسسات صنع القرار، إضافة إلى الأبعاد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في الخليج العربي.

المبحث الأول: النظام السياسي ومؤسسات صنع القرار في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية.

المطلب الأول : النظام السياسي الإيراني

أولاً : أهمية نظرية ولاية الفقيه في تأسيس النظام السياسي الإيراني

يتشكل النظام السياسي الإيراني من عدة مؤسسات غير تقليدية، مقارنة بالأنظمة السياسية الأخرى في العالم، حيث ينفرد رجال الدين بإحكام القبضة على السلطة ولكن بصورة ديمقراطية، وذلك منذ نجاح الثورة الإسلامية في سنة 1979م. فنظام ولاية الفقيه المركب من كلمتين (ولاية) و (فقيه) فهو يرمز للفقيه الذي هو عالم الدين، لذلك فإن النظام السياسي الإيراني تستمد فكرها السياسي من اشتهادات علماء المذهب الشيعي الإثني عشرية، فهي قائم على نظرية عقائدية بحتة،¹ فالجمهورية الإسلامية الإيرانية هي دولة إسلامية شيعية إثني عشرية. بمعنى أن الإثني عشرية هي فرقة من فرق المسلمين ظهرت بعد سنة 260هـ تعتقد بإمامة

¹ بشير بودلال، سياسة إيران الإقليمية: بين البعد القومي والبعد الديني منذ 1979. (جامعة 3 الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص. 14.

اثننا عشر رجلا، أولهم "علي بن أبي طالب" وآخرهم "المهدي" المنتظر.¹ فنظرية ولاية الفقيه أول من طبقها على أرض الواقع هو الإمام الخميني بعد الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979م. غير أن هذه النظرية عارضها كثير من فقهاء الشيعة المرموقين، ومن يتصفح دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية يلاحظ أن المادة 110 من الفصل الثامن تنص على أن المرشد الأعلى هو رئيس السلطات الثلاث " التشريعية والتنفيذية والقضائية " وله صلاحيات مطلقة، حتى أن الإمام الخميني الذي يعتبر أول مرشد للجمهورية الإسلامية في إيران، اعتبر على أن شرعيته أتت من الله وأن ولايته مطلقة بالمعنى الديني لا السياسي.¹

ثانيا: مبادئ النظام السياسي الإيراني

تشكل المبادئ الرئيسية الخاصة بالنظام السياسي بالأصول والثوابت العامة لهذا النظام والتي يجب قياس التوجهات والسياسات الخاصة عليها، لأنها تمثل مجموعة من القناعات والدوافع الكامنة لدى القائمين على حماية وتنفيذ تلك الأصول والثوابت. كما تنص المادة الثانية من الدستور الإيراني على أن الإيمان بالله الأحد وتفردَه بالحاكمية والتشريع، كما تنص المادة أيضا على أن الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، كما تنص على ضرورة أن تكون الموازين الإسلامية هي أساس جميع القوانين والقرارات في كافة المجالات؛ إضافة على الاعتماد على رأي الأمة. كما أن الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط على أساس الكتاب وسنة المعصومين، هما من أهم المبادئ التي تركز عليها طبيعة النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية. حيث إن حسم وتحديد مدى التوافق والتطابق بين السياسات وبين الموازين الإسلامية هو مسؤولية مباشرة للفقهاء، ومن هنا فإننا نكون أمام وضعية ومكانة مقدستين، خاصة بالولي الفقيه بشكل خاص وكبار الفقهاء بشكل عام.²

ثالثا: أهداف النظام السياسي الإيراني المعاصر:

- خلق المناخ الملائم لتنمية مكارم الأخلاق على أساس الإيمان والتقوى؛
- توفير التربية والتعليم والتربية البدنية مجانا للجميع وفي مختلف المستويات؛
- تقوية روح التحقيق والبحث والإبداع في المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافية؛

¹ زكرياء محمد النداف، مسائل الإعتقاد عند الشيعة الإثني عشرية. (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 1، 2011)، ص. 224.

² محمد صادق إسماعيل، من الشاه إلى النجاد... إيران إلى أين؟. (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ب.ت.ن)، ص. 140.

³ محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، إيران جمهورية إسلامية أم خمينية. (ب.ب.ن، سلسلة العلوم الاجتماعية، 2010)، ص. 64.

- طرد الاستعمار كلية ومكافحة النفوذ الأجنبي؛

- محو أي مظهر من مظاهر الاستبداد والديكتاتورية واحتكار السلطة؛

- تقوية بنية الدفاع الوطني بصورة كاملة عن طريق التدريب العسكري لجميع الأفراد من أجل حفظ الاستقلال؛

- إيجاد الاكتفاء الذاتي في العلوم والفنون والزراعة والصناعة والشؤون العسكرية؛

- تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية؛¹

المطلب الثاني : مؤسسات صنع واتخاذ القرار في النظام السياسي الإيراني المعاصر.

1- المرشد أو القائد:

وهو أعلى سلطة ومقام في الدولة، وصاحب القرار والصلاحيات الكبرى، وينبع ذلك من نظرية " ولاية الفقيه "، وهي نظرية سياسية شيعية حديثة أفسحت المجال لتولي رجال الدين الشيعة الحكم في إيران. وكان الخميني مرشد إيران السابق أول من جسدها عملياً، بعد أن ألبسها لباس الدين. ووضح الخميني تصوره لهذه النظرية قائلاً: " إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفتي العلم بالقانون وبالعدالة في إقامة الحكومة، وأصبح له ما كان لرسول الله (ص) من الولاية بشأن إدارة المجتمع وجبت طاعته على جميع الناس ".² ويعتبر الخميني أن الإمام له نفس الصلاحيات التي كان يتمتع بها الرسول (ص) من: " إعداد الجيش وتعبئته وتنصيب الولاة وتحصيل الضرائب وإنفاقها على المسلمين... ". وتطبيقاً لهذه النظرية المرتدية لباس الدين، أعطى الدستور الإيراني -الذي تمت صياغته بعد الثورة - المرشد أو القائد صلاحيات واسعة أهمها: حق تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية والإشراف عليها؛ وإصدار الأمر بالاستفتاء العام؛ وقيادة القوات المسلحة؛ وإعلان الحرب والسلام والنفير العام.

كما أعطاه حق عزل رئيس الجمهورية، وتعيين وعزل قادة مجلس صيانة الدستور ومسئول السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ورئيس أركان القيادة المشتركة، وإصدار أحكام العفو والتخفيف عن عقوبات المحكوم عليهم. ويذهب د. بيزن ايزدي استاذ العلوم السياسية بجامعة طهران إلى أن ما ذكره

¹ محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، المرجع السابق، ص. 67.

² د.ك، سنوات أربع من الثورة والعطاء. (شبكة الفكر، د.ب.ن، د.ت.ن)، ص 10.

الخميني عن حدود سلطة الولي الفقيه أوسع مما حدده لها الدستور، حيث اعتبر ولاية الفقيه ولاية مطلقة تسري على جميع أمور المسلمين، والمرشد الحالي لإيران هو علي خامنئي، وتولى منصبه عام 1989م.¹

2- رئاسة الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمي في الدولة بعد منصب القيادة، وهو المسؤول عن تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية، باستثناء الشؤون التي ترتبط بالقيادة. ورئيس الجمهورية هو المسئول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى الإسلامي، في حدود صلاحياته ووظائفه بموجب الدستور أو القوانين العادية. ومن ضمن ما يختص به الرئيس ما نصت عليه المادة 128 من الدستور: " يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية وتصديق رئيس الجمهورية. ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء؛ كما يتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى.²

ويلاحظ من المواد السابقة الذكر، أن الدستور قد خصص جانباً من مهام رئاسة الجمهورية للسياسة الخارجية، بعضها بروتوكولي، والبعض الآخر تنفيذي.

وقد تولى منصب الرئاسة منذ 1979 سبعة رؤساء هم: أبو الحسن بني صدر (من 1979 إلى 1980)، محمد علي رجائي (1980)، علي خامنئي (من 1981 إلى 1989)، علي أكبر هاشمي رفسنجاني (من 1989 إلى 1997)، محمد خاتمي (من 1997 إلى 2005)، محمود أحمددي النجاد (من 2005 إلى 2013)، حسن روحاني (من 2013 إلى يومنا هذا).

3- مجلس الوزراء أو الحكومة:

والمجلس يتبع سلطات رئيس الجمهورية، بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء من طرف مجلس الشورى الإسلامي والذي كان يتمتع بسلطات كبيرة، وقد فوّض الدستور لمجلس الوزراء بعض الصلاحيات المباشرة بشأن السياسة الخارجية حيث نص على ما يلي:

حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بـ:

- طرد الاستعمار تماماً ومكافحة النفوذ الأجنبي.

¹ مركز سورية للبحوث والدراسات، النظام السياسي في إيران. موقع: مركز سورية للبحوث والدراسات، (تاريخ الإطلاع: 12-04-2015)، على الرابط: <http://www.syriasc.net>.

² عادل الجوجري، أحمددي نجاد في قلب العاصفة. (دمشق: دار الكتاب العربي، الطبعة 1، 2006)، ص. 54.

- تنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقاً للمعايير الإسلامية، والالتزام الأخوي تجاه جميع المسلمين والعمل على الحماية الكاملة لمستضعفي العالم...¹

4- مجلس الأمن القومي: يرأسه رئيس الجمهورية. ويعد مصدراً للسياسة الخارجية ومراقباً لتحركاتها وموافقها، وقد نصت المادة 176 من الدستور على ما يلي:

" يتم تأسيس مجلس الأمن الوطني برئاسة رئيس جمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية.. للقيام أيضاً بالمهام التالية:

- تعيين السياسات الدفاعية الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

- التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية العامة.²

- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية، ويتكون أعضاء المجلس من رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ووزراء الخارجية والداخلية والمخابرات ومسؤولي الأجهزة العسكرية والأمنية.

5- مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان):

وهو مجلس تشريعي ورقابي يمارس دوراً هاماً في السياسات الخارجية. وتسند إلى المجلس مهام عديدة منها:

- سن القوانين في كافة القضايا ضمن الحدود المقررة دستورياً؛

- شرح القوانين العادية والتدقيق والتحقيق في كافة شئون البلاد؛

- التصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية؛

- البت في التعاملات المالية الخاصة بأخذ القروض أو تقديمها أو تقديم المنح سواء الداخلية أو الخارجية؛

- منح الحكومة الثقة، وطرحها عنها واستجوابها؛

- إجراء أي تعديل جزئي على حدود البلاد لا يكون إلا بموافقة وتصطدم أعمال مجلس الشورى

بمجلس آخر هو مجلس صيانة الدستور الذي يمثل سلطة رقابية حاكمة على أعمال المجلس وممارساته.³

¹ وليد عبد الحفي، *إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020*. (الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص 156.

² علاء مطر، *تحليل لمؤسسات وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية*. موقع: دنيا الوطن، (تاريخ الإطلاع: 02\04\2015)، على

الرابط: <<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/01/10/185642.html>>

³ عادل الجوجري، المرجع السابق. ص. 58.

6- مجلس صيانة الدستور:

المهمة الرئيسة للمجلس هي مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية والدستور مجلس رقابي على أعمال وممارسات مجلس الشورى، وإذا رأى مجلس صيانة الدستور أن ما يصدره مجلس الشورى من قرارات لا يتوافق مع أحكام الإسلام والمذهب الشيعي الرسمي في البلاد، فإنه يقوم بإعادتها إليه. كما أن المجلس هو الجهة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور. وأضاف الدستور إلى المجلس مهام الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة وانتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات التي تجري لمجلس الشورى، وعلى الاستفتاءات العامة. ويتكون مجلس صيانة الدستور من اثني عشر عضواً: يعين المرشد ستة منهم مباشرة،¹ ويوقع على تعيين الستة الآخرين الذين يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويوافق عليهم مجلس الشورى.

7- مجلس تشخيص مصلحة النظام:

وهو مجلس يقوم بفض النزاعات بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى إذا رفض الأول توصيات الثاني. ومستشارا للمرشد في اتخاذ القرار، كما أن الدستور أناط به " حل كافة مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية ". ويقوم المرشد بتعيين جميع أعضاء المجمع الدائمين والمؤقتين ويتولى رئاسة المجمع منذ عام 1997، أما رئيس الجمهورية رفسنجاني، الذي أدخل عليه تعديلات أشمل وصلاحيات أوسع جعلت منه المؤسسة الأولى في ترسيم السياسات العامة للدولة.²

8- مجلس الخبراء:

يعد " مجلس الخبراء " من أهم المؤسسات السياسية لاتصاله المباشر مع مرشد الثورة؛ حيث يعهد الدستور إلى المجلس بوظيفتين أساسيتين هما:

- تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة، ومتابعة قيامه بمهامه؛
- عزل القائد إذا رأى الأعضاء أنه انحرف عن المسار الدستوري أو افتقد لأي من الشروط اللازمة. ويؤثر المجلس على السياسة الخارجية بشكل غير مباشر من خلال تعيينه للمرشد.

¹ بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران. (ترجمة: سعيد الصباغ)، (ب.ب.ن، ب.ت.ن)، ص.41.

² علاء مطر، المرجع السابق.

9- وزارة الخارجية:

وتقوم بتنفيذ ما يصدر عن المؤسسات السابقة من قرارات ورؤى. كما أن هناك بعض الجوانب التخطيطية في عملها؛ إضافة إلى تجميع الأخبار والتحليل وتقديم الخبرة.¹

المبحث الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: البعد السياسي الإيراني.

تعتبر منطقة الخليج منذ ظهور أول حضارة بشرية عليها من الطرق المائية والبحرية المهمة وملتقى حضارات الشرق القديم. إضافة إلى أهميتها الجغرافية والإستراتيجية فإنها تحظى خلال القرن العشرين وبدايات الحادي والعشرين، بأهمية اقتصادية بالغة وثروات نفطية وغازية تعد مصدراً رئيسياً لتغذية الطاقة على مستوى العالم؛ حيث يحتضن باطن الأرض في الخليج أكثر من 700 مليار برميل من النفط الخام كاحتياطيات مؤكدة (65.8%) من إجمالي الاحتياطي العالمي.

ولذلك كانت منطقة الخليج العربي على الدوام مطمعاً لكثير من الدول العظمى، وأكثر بقاع الأرض عرضة للنزاعات والاضطرابات؛ حيث تتشابك المصالح العالمية مع المطامع الإقليمية، والتباينات العرقية والأيدلوجية، وبالتالي فقد ارتبطت منطقة الخليج العربي عموماً بالتأثيرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، كما أصبحت الدول المطلة على الخليج العربي متأثرة بتغيرات الأوضاع الدولية أكثر من غيرها، وبعد الثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه بقيت التهديدات الإيرانية للمنطقة مصدر إزعاج لأمن المنطقة. حيث نجد أن النظام الإيراني لا يزال يحتل الجزر العربية (الجزر الإماراتية) في الخليج، وكذلك يهدد بتصدير ثورته لدول الخليج، وتهديداته المستمرة للمطالبة بالبحرين كجزء من إيران، وبذلك حولت إيران المنطقة إلى بؤرة ساخنة من النزاعات العرقية والفتن الطائفية الأمر الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة.²

¹ مركز التنوير للدراسات الإنسانية، النظام السياسي الإيراني. (تاريخ الإطلاع: 15\04\2015)، على الرابط: http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=20038&selected_id=-200380003&page_size=5&links=true

² إبراهيم الزهراني، أبعاد السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي. موقع: شبكة الدفاع عن السنة، (تاريخ الإطلاع: 02\05\2015)، على الرابط:

<http://www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/2282>

مضمون أبعاد السياسة الإيرانية

بناء على ما سبق، وبالإشارة إلى التصورات التي تعمل في الذات الإيرانية وتداعياتها على نظام السياسة الخارجية، يمكن القول أن السياسة الخارجية لإيران تتسم بأبعاد متعددة، تتأثر بالعوامل الداخلية والبيئة الإقليمية والدولية. و ما يحدد أبعادها متغيرات عدة منها: البيئة النفسية لصانع القرار، والأوضاع الاجتماعية الداخلية أو الحراك الاجتماعي والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، والبيئة الخارجية (النسق الإقليمي والدولي). هذه المتغيرات بمحملها تشكل المحددات التي تعين أبعاد السياسة الخارجية .

1- البعد العالمي للسياسة الخارجية لإيران : تتميز إيران بتعاظم تأثير النسق الدولي على سياستها الخارجية، فهي تتأثر بشكل كبير بالواقع الدولي ومعطياته، وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية تولى اهتماماً كبيراً بإيران. كما تحاول الأخيرة مقابلة السياسات الأمريكية في المنطقة بسياسات أخرى مقابلة لفرض معادلة التوازن الإقليمي. كما أن شخصية المرشد الأعلى، والفلسفة السياسية المتجسدة في كتابي "ولاية الفقيه" و"الحكومة الإسلامية"، فضلاً عن الدستور الإيراني، كل ذلك يبين تبني البعد العالمي هدفاً للسياسة الخارجية الإيرانية، وثمة مواد في الدستور الإيراني توضح البعد العالمي في سياستها الخارجية منها المادة (152) "الدفاع عن حقوق جميع المسلمين". والمادة (154) "دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة في العالم". والمادة الثالثة الفقرة الخامسة تنص على: طرد الاستعمار ومكافحة الوجود الأجنبي.¹ هذه المواد توضح الهوية الإسلامية للدولة الإيرانية، ومهمة الدفاع عن المسلمين باعتبار إيران بداية المشروع الإسلامي على حد قول الخميني. وهكذا فإن سياستها تمتد لتشمل كافة المسلمين بهدف توحيدهم تحت راية ولاية الفقيه. أما المادة (154) فهي تتجاوز إطار الهوية الإسلامية لتمتد وتشمل كافة المستضعفين أينما وجدوا في هذا العالم الواسع. ومن خلال متابعة السياسة الخارجية الإيرانية نجد بالفعل أنها تتسم بنشاط وحيوية تختلف عن دول المنطقة، فنجد لإيران تواجداً في كل الدوائر الجيو سياسية المهمة: إفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية. نخلص من

¹ دستور جمهورية إيران الإسلامية. (ترجمة لجنة مكلفة من قبل وزارة الإرشاد الإسلامي)، (إصدار وزارة الإرشاد الإسلامي، الطبعة

1، 1403هـ)، ص ص. 19-20.

ذلك ونقول إن البعد العالمي للسياسة الخارجية الإيرانية حاضر وبقوة على المستويين الدستوري والواقعي.¹

2- البعد الإقليمي للسياسة الخارجية لإيران : يشكل الخليج بعداً حيوياً من أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية، فهو من المصالح الحيوية التي تؤثر في الأمن والراحة العامة واستقرار نظامها السياسي. وتحقيق مصالحها في الخليج، لذلك فهو يحظى بالأهمية القصوى لضمان أمنها. و تسعى قادة إيران إلى جعل إيران قوة إقليمية عظمى مهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي ؛ حيث تفرض رؤيتها الإستراتيجية وتحدد من خلالها العدو والصديق.

أما البعد الثاني للسياسة الخارجية الإيرانية، فيتجلى في منطقة بحر قزوين والمصالح الناتجة عن انتقال خطوط الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى عبر إيران إلى العالم الخارجي. وهو بعد استراتيجي ترى إيران أن في تحقيقه مصلحة إستراتيجية لضمان مصالح المجموعة الأولى، وتؤثر بشكل غير مباشر في الأمن الإيراني .

والبعد الإقليمي الثالث المهم للمصالح الإيرانية ونظام السياسة الخارجية يتجسد في مصالحها تجاه لبنان وفلسطين، وهما من المصالح القومية المهمة بالنسبة لها.²

3- البعد المحلي للسياسة الخارجية الإيرانية : يعتبر البعد المحلي في غاية الأهمية، حيث تسعى إيران إلى التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي، والحصول على التقنية الحديثة لتلبية احتياجاتها الداخلية. وبينما زاد الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية على إيران في تردي الوضع الاقتصادي وتعميق مأزقه منذ نهاية حرب الخليج، بالإضافة إلى حالة الحراك الاجتماعي الذي يكشف عن حالة الخنق والاجتياح الشعبي فيها، كل ذلك يدفعها إلى جعل البعد الداخلي في سياستها الخارجية ذا أهمية قصوى. وهكذا تؤثر التنمية الاقتصادية والسياسية الداخلية الإيرانية في قوتها الدولية وتنفيذ سياستها الخارجية. وهو تأثير ليس سطحياً أو محدوداً بل تأثير جوهري وعميق. فالبرنامج النووي الإيراني، الذي يعتبر بحق مصلحة قومية عليا لا يمكن التراجع عنه.³

¹ إبراهيم الزهراني، المرجع السابق.

² عياد البطنجي، أنماط السياسة الخارجية الإيرانية. (تاريخ الإطلاع: 25\04\2015)، على الرابط:

<http://albutnji.hiablog.com/post/135355>

³ عياد البطنجي، المرجع السابق.

المطلب الثاني : البعد الأمني الإيراني.

هناك ارتباط وثيق بين أمن منطقة الخليج وبين الأمن القومي العربي، ومصالح بعض الدول الإقليمية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، مثل إيران وإسرائيل، وبين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى ومصالحها. كما أن موقع الدول الخليجية في قارة آسيا وقربها من قارة أوروبا وأفريقيا، جعل أمن الخليج العربي، يتأثر بالصراعات الإقليمية والدولية المحيطة به. وطبقاً للمبدأ الذي أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق "ايزنهاور"، وهو مبدأ "ملء الفراغ"، تسعى الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين منطقة الخليج العربي، ومنع تأثرها بالصراعات الإقليمية (خاصة من جانب إيران)، وذلك بالوجود بالقرب من منطقة الخليج العربي أو داخله، وبهذا أصبح الخليج العربي واحداً من أهم ثوابت سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الأمنية والإستراتيجية، ليس فقط بحكم الموقع الاستراتيجي للخليج، وإنما بالنظر أيضاً إلى أن المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمي وتمثل المركز الرئيس لثقل الدور الإيراني في المنطقة والعالم، ولإيران توجه رئيسي نحو المشاركة في أمن منطقة الخليج العربي بصفتها دولة رئيسة في الشرق الأوسط، حيث ترى أن أمن الخليج مسؤولية مشتركة بينها وبين دول الخليج العربي¹، لذلك فهي ترفض الاتفاقيات الأمنية الموقعة ما بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية ودول كبرى أخرى، لأن هذا يمس بأمنها القومي ويهدد مصالحها. وفي مقابل ذلك، ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن العلاقات مع إيران تتعلق بمسائل محددة وهي: المسائل المتعلقة بالبحر ومياه الخليج، والمسائل المتعلقة بالممرات الدولية وحرية الملاحة. إضافة إلى ضرورة التفرقة بين أمن دول مجلس التعاون وأمن الملاحة في الخليج، بصفة أن إيران دولة تظل على الطرف الآخر للخليج، وأن أمن دول مجلس التعاون ذو بعد عربي، له صلة بوحدة المصير المشترك. كما يمكن استقطاب إيران للوقوف بجانب دول مجلس التعاون بما يحقق الصالح العام وحل القضايا المشتركة، شريطة عدم تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، والبعد عن إستراتيجية نشر مبادئ الثورة، وزيادة حجم قواتها المسلحة، والاتجاه نحو بناء قدرات ردع نووية ؛ إلى جانب مطالبتها إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاثة (أبو موسى - طناب الكبرى - طناب الصغرى) من أجل تحقيق علاقات حسن جوار مع دول المجلس. كما

¹ موسوعة مقاتل الصحراء، تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي. (تاريخ الإطلاع: 23\04\2015)، على

الرابط : <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/sec04.doc_cvt.htm>

أن خلل التوازن العسكري في المنطقة، واتجاه إيران نحو بناء قدرة عسكرية نووية، يعدان من أهم الأسباب التي تساعد في احتمالات تفجر الصراعات العسكرية بالمنطقة، وعلى هذا فقد شهدت العلاقات الخليجية - الإيرانية قدرًا من التذبذب وعدم الاستقرار، في ضوء ارتباطها بالعديد من العوامل والظروف الداخلية والخارجية.¹

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي الإيراني.

يعد معدل نمو الناتج المحلي في إيران 1%، أما فيما يخص توزيع الناتج المحلي حسب القطاعات فهو كالتالي: الزراعة 21%، الصناعة 34%، الخدمات 45%. أما نسبة التضخم فهي 30%. أما التنمية الصناعية فهي تستند إلى النفط والمنسوجات والأسمت والمعادن والتسلح.² ولكن على الرغم من إيران ترجع العجز الاقتصادي الذي تعانيه الآن إلى أسباب تخرج عن نطاق سيطرتها كالحرب مع العراق (1980-1988) وإلى المقاطعة الاقتصادية التي فرضها الغرب عليها، إلا أن أسباب هذا العجز قد تعود إلى النظام الاقتصادي الإيراني الذي انتهجته الثورة الذي عملت فيه الحكومة على إدارة كافة موارد الدولة بالإضافة إلى قطاعها الخاص. هذا القطاع الحيوي الذي تأثر سلبيًا بعد قيام الثورة التي عملت على أصول مصادرة العديد من الشركات والمؤسسات والذي كان نتيجة له هروب المليارات من الدولارات إلى خارج إيران نتيجة للوضع السياسي الغير مستقر.

إلا أن وعلى الرغم من السياسية المنفتحة التي انتهجها الرئيس محمد خاتمي، إلا أن الاقتصاد الإيراني مازال يعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل القومي. مع وجود بعض الصناعات الخفيفة كالسجاد والمكسرات التي تشكل مصدر الدخل الثاني بعد النفط. هذا بالإضافة إلى تفاقم معدلات التضخم وعلى الرغم من ارتفاع معدل الناتج المحلي إلا أن ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار النفط ليس إلا.

وأن الخطة الخمسية تهدف إلى تقليص القطاع الحكومي بدمج بعض الوزارات وبمحاولة تخصيص العديد من المشاريع التي تديرها الحكومة الآن.³

ولكن وبرغم من ذلك كله سوف تظل معدلات التضخم مرتفعة وتبقى سعر صرف الريال الإيراني متدني الأمر الذي لن يعمل على تحسين الوضع الاقتصادي الإيراني كما ينبغي له.

¹ موسوعة مقاتل الصحراء، المرجع السابق.

² أحمد فخر، برنامج الدراسات الإيرانية ورشة عمل الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية. (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية

والإستراتيجية، 2007/01/17)، ص. 22.

³ محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق، ص. 47-48.

وفي ظل التوجه العالمي بصفة عامة والإيراني بصفة خاصة والذي تعمل الحكومة الإيرانية من خلاله إلى تحسين وضعها الاقتصادي ليس فقط بتحسينات داخلية فقط ولكن أيضا بانتهاج سياسة الانفتاح والتعاون الإقليمي والعالمي وفي ظل الوضع الاقتصادي الذي طالما وصفه الرئيس محمد خاتمي بأنه مريض للغاية. فإن جهود إيران السياسية سوف تتركز على الارتقاء باقتصادها وتحسين مستوى العيش للشعب الذي طالما عانى من وضع اقتصادي متردي مرغمة في نهاية المطاف على اختيار مبادئ تختلف عن المبادئ التي انتهجتها الثورة خلال الثلاثون السنة الماضية.¹

¹ أحمد فاخر، المرجع السابق، ص. 29 .

خلاصة الفصل الأول:

ن النظام السياسي الإيراني المشكل من مؤسسات غير تقليدية ينفرد فيه رجل الدين بأحكام السلطة منذ نجاح الثورة الإسلامية سنة 1979 على يد القائد الأول الراحل الخميني، كما أن هذا النظام يتمتع بأصول وثوابت راسخة نصت عليها مواد في الدستور الإيراني، حيث تتبع صلاحيات صاحب القرار في إيران من سلطة ولاية الفقيه التي فسحت المجال لرجال الدين بتقلد أعلى مناصب الحكم في إيران، كما أن هذا النظام أصبح بتصدير ثورته إلى دول الجوار يشكل خطراً على أمن هذه المنطقة التي تحولت إلى بؤرة ساخنة من النزاعات العرقية والفتن الطائفية. وبناءً على ما سبق فإن تصورات النظام السياسي الإيراني يتسم بأبعاد متعددة منها داخلية وخارجية، أدت إلى محاولة تحسين وضع إيران سياسياً واقتصادياً بانتهاج سياسة الانفتاح الإقليمي والعالمي.

الفصل الثاني

محددات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي.

المبحث الأول: المحدد الجيو إستراتيجي الإيراني.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي الإستراتيجي لإيران في الخليج العربي.

المطلب الثاني: تاريخ السياسة الخارجية لجمهورية إيران في منطقة الخليج

العربي.

المطلب الثالث: المحدد الأمني الإيراني في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: المحدد الجيو سياسي الإيراني

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية مع العراق.

الفصل الثاني : محدّدات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي

تمتلك إيران من المحددات الجيوستراتيجية والتاريخية والاقتصادية ما يجعلها تبرز في المنطقة كقوة إقليمية، تستطيع من خلالها أن تكون دول مركزية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عامة، وإلى المحدد الأمني الذي يعتبر من أهم المقومات التي تعتمد عليها إيران لبسط نفوذها، بالتالي منافسة القوى الكبرى في المنطقة، إضافة إلى محاولة ربط علاقات مع دول الحوار خاصة دول الخليج العربي، وهذا ما سوف يتم تناوله بالتحليل في هذا الفصل.

المبحث الأول : المحدد الجيو إستراتيجي الإيراني

المطلب الأول: الموقع الجغرافي الإستراتيجي لإيران في الخليج العربي.

أولاً : الموقع الجغرافي

إن دراسة الموقع لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين ارض الوحدة السياسية وبين معالم معينه، أو مرتبطة بتحديدات فلكيه أو وصفيه وإنما الجغرافية السياسية تهدف من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينه، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في البيئة الإقليمية والدولية.

تقع إيران بين دائرتي عرض (25 و 40) شمال خط الاستواء وبين خطي طول (44 و 63) شرقي خط جر ينتش، وهي بذلك تقع اغلب أراضيها ضمن المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة وهذا يعني امتداد إيران على (15 دائرة عرض)، وقد كان لهذا الامتداد الأثر الكبير في تنوع الأقاليم المناخية وتنوع النبات الطبيعي، ومن ثم أثر في تباين توزيع السكان ونشاطهم الاقتصادي،¹ إذ يتركز السكان في الجهات الشمالية والغربية حيث المناخ المعتدل والسهول الخصبة، على حين يتشتت السكان في المناطق الداخلية والشرقية الجافة والوعرة؛ ليكون النشاط الاقتصادي الرئيسي للسكان هو النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطاً قوياً بموقعها الجغرافي، كما يبلغ عدد سكان إيران حالياً أكثر من 74 مليون نسمة، يشكل المسلمون معظم السكان وهناك أقليات دينية أخرى من بينها، المندائيين، اليارسنين، اليهود والمسيحيين، إضافة

¹ منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة 1، 2008)،

لعرقيات مختلفة كالأكراد والتركمان والبلوش والأرمن والعرب وغيرهم ويتمركزون في شمال غرب إيران وجنوب غربها. كما توجد في إيران لغات كثيرة وهي: الفارسية، الأذربيجانية، الكردية، التركمانستانية، البلوشية، العربية، الأرمنية، البختارية، الآشورية، المندائية. وتبلغ مساحة جمهورية إيران 1648000 مليون كم²، فهي البلد الثامن عشر من حيث المساحة تحد إيران من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى.¹ أذربيجان، وأرمينيا وتركمانستان، إذ يبلغ طول حدودها (1740 كم) من مجموع حدود إيران البرية البالغة (5204 كم) ونسبة (33.43%)، ويحدها من الشمال الغربي تركيا ويبلغ طول الحدود معها (470 كم) و بنسبة (9.0%)، أما من الغرب فتحدها العراق وبحود طولها (1280 كم) وبنسبة (24.59%)، في حين تحده من الشرق أفغانستان والباكستان بطول (837 كم) و(877 كم) وبنسبة (16.08%) و (16.85%) لكل منهما على الترتيب وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم ثلاث مسطحات مائية هي: الخليج العربي في الجنوب الغربي، والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب، وبحر قزوين في الشمال. وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية 2524 كم، أي بنسبة 32.66% من مجموع الحدود الكلية البالغة 5204 كم. وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي بـ (1180 كم) وبنسبة (46.75%) من مجموع السواحل البحرية، وعلى خليج عمان وبحر العرب بـ (700 كم) وبنسبة (27.37%) من السواحل البحرية، وعلى بحر قزوين بـ (644 كم) وبنسبة (25.51%) من مجموع السواحل البحرية.²

تتصف السواحل الإيرانية المطلة على الخليج العربي بعمق مياهها مما انعكس إيجاباً على كثرة الموانئ التي تتمتع بمزايا وصفات بحرية وإستراتيجية أفضل من ميزات موانئ الساحل الغربي للخليج العربي من حيث المراسي والأعماق؛ إذ توجد على الساحل الإيراني 18 ميناء، إلا أن أهم هذه الموانئ هي ميناء بندر عباس وبوشهر؛ حيث يمر منهما ما يقارب 90% من صادرات إيران ووارداتها. كما يمكن تقسيم إيران لأربع أقاليم جغرافية رئيسية بها الظواهر والمعالم الجغرافية بالجمهورية الإيرانية وهي: إقليم المرتفعات الغربية، إقليم المرتفعات الشرقية، إقليم المرتفعات الشمالية، إقليم الهضبة الوسطى.³

ثانياً : الموقع الإستراتيجي (الجيوبولوتيكي)

¹ حجاب عبد الله، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية.

(جامعة 3 الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012)، ص. 39.

² حميدة عبد الحسين الظالمي، الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي دراسة في الجغرافيا السياسية. (جامعة القادسية كلية التربية المثنى)، ص. 4.

³ حميدة عبد الحسين الظالمي، المرجع السابق، ص. 5.

تمتلك إيران موقعا جغرافيا" مهما عبر مختلف الأزمنة التاريخية، إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط، لذلك أطلق عليها بمفتاح الشرق، وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة أمامها للأنصال بمختلف الدول لأنها الطريق الحيوي في الاستيراد والتصدير بين الشرق والغرب، لكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، مما حدا بإيران على زيادة توجهها صوب الخليج العربي، الذي يتمتع بأهمية اقتصادية وإستراتيجية تتزايد يوما بعد يوم في الساحة الدولية.¹

تقع إضافة إلى ذلك بين منطقتين غنيتين بالنفط تتمثل الأولى غربا الخليج العربي الذي يكتسب أهمية كبيرة لاحتوائه على أكبر احتياطي نفطي في العالم (643مليار برميل)، والثانية شمالا تتمثل ببحر قزوين الذي يحض بأهمية اقتصادية، بحيث وصف بأنه خليج عربي ثاني، إذ يبلغ الاحتياطي النفطي فيها (8 - 16مليار برميل). كما اكتسب موقع إيران أهمية كبيرة بسبب إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه، إذ يعد هذا المضيق من أهم المعابر المائية عالميا؛ إذ يعبر خلاله يوميا أكثر من 100 سفينة أي بمعدل سفينة واحدة كل 15 دقيقة، مما أدى إلى زيادة أهمية إيران الإستراتيجية، لأن القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة السياسية والعسكرية والتجارية الداخلة والخارجة من الخليج العربي. وقد جعلت هذه المعطيات التي يتمتع بها موقع إيران الجغرافي يحضى بأهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى. ومن هنا يتضح لنا أن لإيران موقعا إستراتيجيا متزايدا في الأهمية عبر التاريخ وهذا ما أكدته النظريات الإستراتيجية.²

المطلب الثاني : تاريخ سياسة جمهورية إيران في منطقة الخليج العربي

إيران اسم مأخوذ من أصل لكلمة (أرى) أو العنصر الآري ويعني اسم إيران بالفارسية " أرض الآريين" بمعنى أن سكان إيران هم من العنصر الآري ، والاسم الحقيقي لإيران عبر التاريخ هو "بلاد فارس" وكانت حدود فارس لا تتجاوز حدود محافظة فارس الموجودة اليوم وعاصمتها شيزار في جنوب إيران الفعلية - وقد استبدل اسم إيران "بلاد فارس" بشكل رسمي 1935.³

¹ حبيبة زلاقي، تأثيرا التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية. (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2010)، ص.55.

² عيساوة آمنة، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق الأوسطي بعد الحرب الباردة. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2010)، ص 78-79.

³ عبد الجبار الساعدي، تاريخ إيران القديم والمعاصر. موقع: موسوعة الرشيد، (تاريخ الإطلاع: 17\04\2015)، على الرابط:

<<http://www.alrashead.net/index.php?partd=2&derid=1065>>

قامت سياسة إيران في توجهاتها بمنطقة الخليج العربي على مجموعة من الأسس والمعطيات التاريخية والواقعية والعقائدية ؛ ومن ثم نجد اختلافا في التوجه الخليجي للسياسة الإيرانية عبر حقبة تاريخية مختلفة، إلا أن هذا لم يمنع من وجود ثوابت لتلك السياسة تجاه منطقة الخليج، بفعل ما حدث من تطورات تاريخية وسياسة واقتصادية وعسكرية في تلك المنطقة.¹ وإن كان من الصعب وضع حدود تاريخية فاصلة لتطور الإستراتيجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج، إلا أننا لا نستطيع إغفال أن الثورة الإسلامية التي قامت في إيران عام 1979. كانت نقطة تحول في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تحولت من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر يختلف في أيديولوجيا وطبيعة قيادته وتطلعاته ومبادئه، حيث قدمت الثورة الإيرانية مثلها مثل الثورات الكبرى التي شهدتها العالم بمراحل عديدة وأحدثت تحولات كبيرة وسريعة في المجتمع الإيراني، وأثرت في إطارها الجغرافي والإقليمي، فإيران بحكم موقعها الجغرافي الملاصق لدول الخليج العربي تربطها علاقات تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، فقد كانت منطقة الخليج دائما وأبدا مجالا حيويا للسياسة الاستعمارية التوسعية الفارسية وكونها هي أيضا وشعوب المنطقة محل أطماع الدول الكبرى، فالوضع الجغرافي كان له أثره البارز في العلاقة بين الهضبة الإيرانية ووادي الرافدين ومنطقة الخليج التي تطل على الهضبة الإيرانية. كان للخليج العربي دورا متميزا منذ فجر الحضارة الإنسانية، فكان ممرًا تجاريًا رئيسيًا وطريقًا للمواصلات في العالم القديم، لذا توجهت أنظار الفرس منذ القديم للسيطرة على تلك المنطقة. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، شهدت بلاد فارس عددا من الحركات الانفصالية في أقاليمها المختلفة، وهذه الظروف هيئة المجال لظهور شخصية قوية في التاريخ الإيراني وهو رضا خان قائد الجيش الإيراني، الذي أعاد الوحدة لبلاده، ونصب نفسه إمبراطورا على البلاد عام 1925 باسم رضا شاه بهلوي، وغير اسم بلاده من فارس إلى إيران. حيث واصل الملك رضا بهلوي الأطماع الفارسية بالاستيلاء على إمارات الخليج، في الوقت الذي تدفقت فيه الهجرات الإيرانية الشيعية إلى إمارات الخليج وخصوصا البحرين، وكان ذلك بمنزلة عامل سياسي استغلته إيران لسيطرة على الخليج وإثارة إدعاءاتها في البحرين والإمارات الخليج.² كما ظلت إيران تنظر إلى الخليج

¹ عبد الله الأشعل، مختارات إيرانية العدد- 86 سبتمبر 2007. موقع: البينة رؤية سنوية في الحالة الشيعية، (تاريخ الإطلاع: 19\04\2015)، على الرابط: <<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=19311&lang>>

² أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين الثورتين (1906-1979). (الكويت: عالم المعرفة، 1999)، ص 76.

باعتباره بحيرة إيرانية وهي ما تسمى لدى الإيرانيين (الخليج الفارسي)، إلا أن الوجود البريطاني وبروز الدولة السعودية عام 1932 كانا عاملين من عوامل الحد من الأطماع الإيرانية في المنطقة. وفي عام 1968 طالبت إيران بتبعية البحرين، لها وتمت تسوية المشكلات على أساس القبول برأي شعب البحرين في استفتاء اختار فيه الاستقلال، وفي 14 أكتوبر 1968 عقدت إيران والسعودية اتفاقية لتحديد الحدود البحرية بين البلدين. وفي سنة 1971 لم تستطع دولة الإمارات استعادة جزرها من قبضة إيران. في الوقت الذي وقع اختيار الولايات المتحدة الأمريكية على إيران لتكون الشرطي الإقليمي في منطقة الخليج. وفي نفس السنة شاركت إيران بقواتها في قمع ثورة اليسارية ظفار سلطنة عمان، خصوصا أن الثورة كانت تمثل خطرا كبيرا على مضيق هرمز وصادرات النفط الإيرانية إلى العالم الخارجي. وهكذا أصبح لإيران الهيمنة والقوة في منطقة الخليج، وكانت موضع خوف وخشية من جانب دول المنطقة خصوصا أنها قد تحولت بفعل الدعم الأمريكي إلى قوة إقليمية يخشى بأسها.¹

ففي حين لم تكد حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران أن تنتهي، وقبل آية الله الخميني بقرار وقف القتال واللجوء إلى الوسيلة السلمية لحل النزاع بين البلدين؛ حتى بدأت الأوضاع الإقليمية في منطقة الخليج تشهد تغيرا أساسيا يدفع نحو تجدد نزاع قديم-جديد بين العراق ودول المنطقة؛ هذا ما دفع إلى اندلاع أزمة أصابت جدار الأمن الخليجي والعربي في آن واحد. إضافة إلى تفكك التحالف الذي جمع بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وبصفة خاصة الكويت نتيجة مجموعة من الخلافات حول عدد من القضايا؛ وفي الوقت نفسه كانت الأوضاع الدولية مهياة أمام العراق للإقدام على مغامرة غزو الكويت وابتلاعها، في الوقت الذي كانت تعاني فيه إيران عزلة دولية وإقليمية وعلاقات صراعية مع دول الخليج، وبذلك اندلعت حرب الخليج الثانية عام 1991 - 1990، التي نجمت عن الغزو العراقي للكويت، ما أدى إلى إثارة جو من التعارض في الموقف الإيراني تجاه تلك الأحداث في ما بين القيادات السياسية والقيادات الدينية داخل إيران. ففي الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة الإيرانية أن موقفها من الحرب هو الحياد، راح بعض القياديين الدينيين والسياسيين للأجنحة المختلفة يدلون بتصريحات تتعارض مع السياسة الرسمية للحكومة. وجاءت أزمة الخليج الثانية في وقت تغيرت القيادة السياسية في إيران؛ حيث صعد خامنئي من رئاسة الدولة إلى منصب المرشد العام، وانتقل هاشمي رفسنجاني من رئاسة

¹ رياض نجيب الرايس، رياح الخليج: بدايات مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي الإيراني 1980-1990. (ب.ب.ن، رياض الرئيس للكتب والنشر، 2012)، ص ص. 181-182.

الشورى إلى رئاسة الدولة، وكان لهذا التغير دلالة في ما يتعلق بمحاولة إيران تدعيم علاقاتها الخارجية في إطار خططها لإعادة البناء وجذب الاستثمارات لتعويض خسائرها الرهيبة خلال حرب الثماني سنوات مع العراق التي كلفتها الكثير. ففي بداية الأزمة، قامت إيران بوضع بعض وحداتها البحرية في الخليج في حال تأهب من دون إشارة لنية القتال مع العراق، وتنازعت إيران داخلياً ثلاثة مواقف تجاه تلك الأزمة:¹

- يرى أن إيران يتعين عليها أن تقف إلى جانب صدام حسين وتساعد على هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها العدو الأساسي.

- يرى أن إيران يتعين عليها أن تساعد دول التحالف المناهض للعراق لإزاحة صدام حسين لأنه العدو الحقيقي لإيران، وأن إزاحته هي الخطوة الصحيحة التي تضمن تعاضم الدور الإيراني في المنطقة.
- يرى أنه يتعين على إيران أن تقف موقف الحياد، وأن تدير الأزمة من منظور براغماتي بحت، لا ينساق وراء الشعارات، ويضع عينه على مصالح إيران في المقام الأول، وهو الرأي الذي انحاز إليه أحمد خامنئي ابن آية الله الخميني.

وفي الأخير نتجت من تلك الأزمة بعد أسبوعين فقط من الاحتلال العراقي للكويت، هي المبادرة العراقية التي قدمها صدام حسين لإيران والتي بموجبها قبل العراق شروط إيران لتحقيق تسوية مشكلات الحرب المعلقة بين البلدين. فكانت تلك المبادرة من أكبر المكاسب التي تحققت لإيران خلال تلك الأزمة، الأمر الذي دعا وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولايتي، إلى التصريح بأن ما تحقق يعد أعظم الانتصارات الإيرانية على مدى التاريخ، كما استطاعت إيران الخروج من تلك الأزمة بالعديد من المكاسب التي أعادت لها دورها الإقليمي في منطقة الخليج،² ووضعتها على خريطة القوى الإقليمية الكبرى من جديد بعد فترة من العزلة الدولية، حيث أقدمت دول المجموعة الأوروبية على إلغاء العقوبات كلها المفروضة على إيران، وكذلك كسر العزلة الدبلوماسية التي كانت مفروضة على إيران قبل الأزمة إقليمياً ودولياً، حيث عادت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والأردن في 1991، ولاقى الموقف الإيراني ارتياحاً في الأوساط الخليجية وبخاصة السعودية، من حيث إمكانية قبول إيران شريكاً إقليمياً في الترتيبات الأمنية بعد الأزمة، حيث شاركت إيران في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي عقد في مسقط. وعلى الرغم من أن كل التحليلات السياسية أشادت بالتحول الذي جاء به خاتمي في ما يتعلق

¹ منصور حسن العتيبي، المرجع السابق، ص ص. 168-169.

² عبد الله فهد النفيسي، إيران والخليج. (ب.ب.ن.، درا القرطاس للنشر، ب.ت.ن.)، ص ص. 38-39.

بالعلاقات الإيرانية - الخليجية، التي شهدت تحسناً ملحوظاً في السنوات التالية لتولي خاتمي سدة الحكم في إيران، وانعكست بشكل واضح في الزيارات التي قامت بها الوفود الرسمية والبرلمانية الإيرانية إلى عدد من الدول الخليجية وبخاصة المملكة العربية السعودية والكويت.¹

فإن البعض الآخر ينظر إلى الدور الإيراني في منطقة الخليج بنظرة غير متفائلة، وذلك بالنظر إلى الاهتمام الإيراني المبالغ فيه بدعم قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية التي تفوق احتياجاتها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية؛ بما يؤكد وجود نوايا الهيمنة خاصة تطوير الصواريخ الباليستية وبرنامجه النووي وهو ما يشير إلى كبر المجال الحيوي الذي تسعى إيران إلى السيطرة عليه، بمعنى أن تصبح قوة إقليمية عظمى تفرض مصالحها الخاصة على دول المنطقة كافة.²

المطلب الثالث: المحدد الأمني الإيراني في منطقة الخليج العربي.

أولاً: الأمن القومي الإيراني

ظهر مصطلح الأمن القومي (National Security) كنتيجة لقيام الدولة القومية في القرن السادس عشر الميلادي وتلته مصطلحات أخرى مثل المصلحة القومية والإرادة الوطنية وأول تعريف حديث للأمن القومي كقدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجمهورية من التهديدات الخارجية وبخاصة العسكرية منها باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ضد محاولات إيقاع الضرر بهم وبممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم ومع تطور مفهوم قدرة الدولة اتسع مفهوم الأمن القومي إلى (القدرة الشاملة للدولة والمؤثرة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية).³ حيث أخذ الأمن القومي الإيراني العديد من الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والأيدولوجية، والأمنية والعسكرية، والمعلوماتية، وهذا من أجل حماية أمنها الداخلي من أي تهديد سواء كان داخلي أم خارجي، وهذا ضرورة تلبية احتياجاتها بدأ من حماية نظامها الثوري، وامتلاكها للقدرات

¹ تيري كويل، *إيران الثورة الخفية*. (ترجمة: خليل أحمد خليل)، (بيروت: درا الفاربي، الطبعة 1، 2008)، ص. 378.

² عبد الله فالخ المطيري، *أمن الخليج العربي والتحديات النووية الإيرانية*. (جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص. 32-33.

³ رجائي سلامة الجرابعة، *الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)*. (جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص. 16.

التنمية الذاتية، واحتلالها مكانة متميزة في النظام الدولي والإقليمي، وينطلق هذا المفهوم من عدة منطلقات أساسية وهي:

- أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، وتحاول فيه قوى عظمى وحيدة فرض سطوتها وهيمنتها عليه بالقوة من دون وجه حق.

- أن إيران مضطرة إلى العيش في بيئة عدائية على الدوام، لذا فهي لا تملك سوى اعتماد القوة العسكرية لمواجهة هذه البيئة، فضلاً عن توافر هامش محدود لها للمناورة الخارجية بين بعض الدول الكبرى لحماية مصالحها الأمنية.

- أن إيران تملك عمقاً إستراتيجياً كافياً وحدوداً يمكن الدفاع عنها، لوجود بعض الموانع الطبيعية.¹

- أن إيران تشعر بتفرد حضاري وتفوق عرقي، وميل التوازن الإستراتيجي البشري لصالحها، فضلاً عن أهمية موقعها الإستراتيجي.

- ترى إيران أنها المسؤولة عن إقامة النظام الإسلامي العالمي، وحثمية تصدير الثورة الإسلامية بعد أن فقدت الدول الإسلامية زخمها الثوري.

كما تركزت المصالح الإيرانية وفقاً لمفهوم الأمن القومي وتطبيقاته، على حماية النظام الإيراني وتأمينه وفقاً لقيم ومبادئ الثورة الإسلامية، والسعي لنشرها في الخارج تحت شعار مساعدة المستضعفين والتصدي لقوى الاستكبار، إضافة على ذلك تعزيز مكانة الدولة الإقليمية والمشاركة في إدارة شؤون العالم، واستثمار العلاقات الدولية في توفير احتياجات التنمية التكنولوجية والاقتصادية والبشرية، كما تعمل على تحقيق الازدهار الاقتصادي وضمان التنمية المستدامة لصالح الأجيال القادمة، وتقوية تماسك المجتمع والحفاظ على الهوية الطائفية الشيعية، إلى جانب امتلاكها للإمكانات للدفاع عن الدولة وتأمين مصالحها على مختلف الأصعدة.²

¹ أحمد فخر، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الإستراتيجي الإيراني 2007. (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،

2008\03\26)، ص ص. 25-26.

² سحر مهدي، بحوث ودراسات: في مفهوم الأمن القومي. موقع: جريدة الإتحاد يومية وسياسية، (تاريخ الإطلاع: 2015\04\19)، على الرابط:

<<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433>>

ثانياً: الأمن الإقليمي الإيراني

يعرف الأمن الإقليمي بأنه سياسة مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى لوضع تعاون عسكري معين أو تمنع أي قوة أجنبية أو خارجية عن إقليم من التدخل في مشاكل ذلك الإقليم . ولذلك فإن الأمن الإقليمي يرتبط بمنطقة جغرافية محدد ومجموعة من الدول فهو أكثر اتساعاً من نطاق الأمن الوطني وقل اتساعاً من نطاق الأمن الجماعي . ويمكن اعتبار الأمن الإقليمي بالبعد الأمني الخاص متعلقاً بمجموعة من الدول المجاورة تشكل باتصالها الجغرافي وتشابك اقتصادياتها وتجانسها الديموغرافي .

فبالترامن مع حوادث 11 سبتمبر 2001، وخاصة التحولات (السياسية . الأمنية) بعد أزمة احتلال العراق بين عام 2003 إلى 2011، تصاعد دور إيران على الصعيد الإقليمي وتزايد عبء مسعاها لحماية نفسها من أي تهديد خارجي، خاصة أن منطقة الشرق الأوسط والخليج تعتبر بؤرة التوترات ومحل أطماع الدول الكبرى وبصفة إيران الدول القوي والتي تستطيع السيطرة فكل الأنظار متجهة حولها، وهو ما أدى من هذا الوضع إلى تطوير علاقاتها مع دول المنطقة؛ فتصاعد الدور الإقليمي لإيران والذي لم يعد قائماً على المكونات التقليدية مثل الموقع الجيوبوليتيكي الخاص لإيران، الذي جعل من إيران مركزاً لمكونات الشرق الأوسط الكبير المختلفة من آسيا الوسطى و القوقاز إلى أفغانستان و باكستان و الخليج الفارسي و العراق و الشرق الأوسط العربي، و الذي يفترض وجود اهتمام (ثقافي . تاريخي) و تنمية اقتصادية إقليمية في سياسة إيران ، و مع دخول مكونات جديدة تشكل تهديد مباشر على أمنها الإقليمي، وهو ما تتمركز بشكل أساسي على محور النظرة (الأمنية و السياسية و الإستراتيجية) و أهمية مواجهة القاعدة و خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة التي حازت على أهمية و قيمة أكبر بعد الحوادث الأخيرة، إضافة إلى التهديد المباشر الذي يهدد الأمن الإقليمي الإيراني وذلك بظهور تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق داعش الذي دخل في حالة عداء ومواجهة مباشرة مع إيران، ومن المؤكد أنه يشكل خطراً كبيراً خاصة بعد أن اشتركت عسكرياً في حرب التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية داعش بصورة أو بأخرى، ولذلك يستهدفها التنظيم على رأس الدول الأربع المستهدفة من قوات داعش العسكرية، السعودية إحدى أهم الدول إلى جانب

الإمارات وقطر التي تمول الجيش السوري الحر، وقد شنت إيران بالفعل هجمات جوية على معازل تنظيم الدولة في منطقة بادية الشام، لكن يبقى الخلاف حول بنود جنيف 1، حيث إيران ترفض معظم البنود.¹

المبحث الثاني : العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي

المطلب الأول : العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي

" مجلس التعاون لدول الخليج العربية " أو كما يعرف باسم "مجلس التعاون الخليجي" هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي: الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية. تأسس المجلس في 25 ماي 1981 بالاجتماع المنعقد في الرياض المملكة العربية السعودية وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه.² في حين تتسم العلاقة بين إيران ومجلس التعاون الخليجي بنوع من التوتر والحذر، انطلاقا من أن جمهورية إيران الإسلامية هي "الخصم الاستراتيجي الأساسي" لدول مجلس التعاون . ويعود ذلك إلى اعتبارات بالغة الأهمية وضمنها اختلافات سياسية - أيديولوجية تشكل أساس المواجهة. فبينما تنتهج إيران سياسة معادية للغرب وترى أن المنظومة الحالية للعلاقات الدولية تمييزية ومُجحفة بحق البلدان الإسلامية،³ فإن دول مجلس التعاون ترى نفسها جزءاً من المجتمع الدولي وتعتبر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حلفاءها الاستراتيجيين وتؤكد على ضرورة مشاركة العالم الإسلامي في حل القضايا الدولية. أما إيران

¹ يحي صهيب، *محددات أمن الخليج*. موقع: عربي 21، (تاريخ الإطلاع: 22\04\2015)، على الرابط:

<<http://arabi21.com/story/802014>>

² ويكيبيديا الوسوعة الحرة، *مجلس التعاون لدول الخليج العربية*. (تاريخ الإطلاع: 02\05\2015)، على الرابط:

<<http://ar.wikipedia.org/wiki>>

³ جريجوري كوساتش و إيلينا ملكوميان، *مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المنظمة الإقليمية والأمن الإقليمي*. موقع: مركز الإعلام والدراسات

العربية-الروسية، (تاريخ الإطلاع: 03\05\2015)، على الرابط: <http://mciars.com/?p=446&lang=ar>

فتقوم بتوسيع مجال نشاطها السياسي الخارجية في المجال الجيوبوليتيكي العربي الشرق أوسطي ، بينما تسعى دول مجلس التعاون للحفاظ على هذا المجال بوصفه منطقة لمصالحها الحصرية وتقف ضد إقامة إيران علاقات "متميزة" مع سوريا وحركة حماس و "حزب الله" وتدخلها في الشؤون الداخلية للعراق.

أولاً : العلاقات الإيرانية - السعودية

يبدو أن الثورة الإسلامية في إيران شكلت هاجساً لمعظم دول الخليج العربية في توتر العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والخليجية، وكان للمملكة العربية السعودية نصيب من تلك التوترات، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب التي مازالت قائمة حتى اليوم وأهمها: التخوف الإيراني الواضح من العلاقات المتينة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، التخوف السعودي من فكرة تصدير الثورة إلى الدول العربية، الدعم السعودي الواضح للحكومة العراقية في حربها مع إيران التي امتدت لثمان سنوات،¹ التدخل الإيراني الأخير في العراق بعد سقوط نظام "صدام حسين"، وانسحاب القوات الأمريكية لدعم وتمويل التيار الشيعي على حساب الطائفة السنية، هذا ما أثار غضب السعوديين. كل هذه الأسباب أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين وإلى استمرار سياسة عدم الثقة، منذ بداية الثمانينيات وإلى الآن، ولكن هذا التوتر في علاقات الطرفين لم يمنع من وجود تقارب وتعاون بينها، برز في ثلاثة أبعاد، كالاتي:

1. زيارات متبادلة بين الجانبين ومن أبرزها زيارات الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" إلى المملكة العربية السعودية، لأداء فريضة الحج (أول رئيس إيراني يقوم بهذه الفريضة أثناء رئاسته)، وتلتها زيارات أخرى .
2. زيادة حجم التعاون الاقتصادي: خاصة في مجال الاستثمارات المتبادلة.
3. التعاون الأمني: الذي تأكد مع زيارة وزير الأمن الإيراني "غلام حسين محسن آرائي" للمملكة العربية السعودية، في 18 سبتمبر 2007، والتي أكد خلالها تواصل تفعيل الاتفاق الأمني القائم بين الدولتين منذ عام 2001، وهو التعاون الذي كان له أكبر الأثر في خلق أجواء الثقة التي سادت العلاقات بين السعودية وإيران، منذ عام 2001 حتى الآن.

¹ موسوعة مقاتل الصحراء، المرجع السابق.

وفي الآونة الأخيرة اتسمت العلاقات الإيرانية - السعودية بنوع من التوتر الحذر، بسبب الخلافات العالقة بين الطرفين في العديد من الملفات. فقد بدا لافتاً ظهور اتهامات من جانب بعض وسائل الإعلام المحسوبة على النظام الإيراني تتهم المملكة العربية السعودية بدعم الاضطرابات الداخلية في إيران، لاسيما خلال إحياء ذكرى عاشوراء، في جانفي 2010، وذلك عبر سفارتها في طهران.¹

ثانيا : العلاقات الإيرانية مع قطر

انتهجت قطر خطأً متوازناً في علاقاتها مع إيران منذ قيام الثورة الإسلامية وحتى اليوم، فقد ظلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قرباً مع طهران، بل حققت قطر توازناً بين علاقاتها مع إيران ومستلزمات العضوية في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي على مدى نحو ثلاثة عقود، هي عمر جمهورية إيران الإسلامية، حيث لم تصل العلاقات إلى حد الخصام كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، وإن كانت لم تتسم بالحرارة في بعض الفترات، بفعل الانحياز الخليجي للعراق في حربه مع إيران، فقد كانت الدوحة أول عاصمة خليجية تخرج عن حالة المقاطعة مع إيران،² وذهبت إلى أكثر من ذلك عندما نادى بأن تشترك إيران في مهمات حفظ الأمن في المنطقة بوصفها من أكبر دول المنطقة وأقواها. وجاءت زيارة أمير قطر "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى طهران عام 2000، علامة بارزة في سلسلة التقارب، ليس فقط بين إيران وقطر، بل بين إيران وبقية دول الخليج، لكونها الزيارة الأولى التي يقوم بها حاكم دولة خليجية لإيران منذ عشرين عاماً. وقد تجاوزت تلك الزيارة المجالات السياسية والدعاية الإعلامية إلى تنشيط العلاقات وتفعيلها، من خلال مجموعة من الاتفاقيات المتعددة في مختلف المجالات، ولعل التعاون المتبادل بين البلدين فيما يتعلق بمشروع نهر كارون الإيراني إلى قطر، والذي مازال تحت البحث، يعد واحداً من مشاريع دفع الدماء في عروق تلك العلاقة. ثم جاءت زيارته الثانية، أواخر عام 2006، وقد حاولت قطر من خلال هذه الزيارة وغيرها لعب دور فاعل في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة، وبأبي الملف النووي في مقدمتها، حيث تدعو قطر إلى أهمية حل القضايا والخلافات كافة بين الدول بالطرق

¹ عادل الجوجري، المرجع السابق، ص. 96.

² أحمد فخر، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الإستراتيجي الإيراني 2007. المرجع السابق، ص. 32.

السلمية، وأعربت عن وجهة نظرها في هذا الملف على أساس أن من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي، وفي الوقت نفسه من حق المنطقة أيضاً أن تعيش في أمن واستقرار. وتحظى العلاقات الإيرانية - القطرية بخصوصية في تفاعلات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتجه إلى التحسن باستمرار.¹

ثالثاً : العلاقات الإيرانية مع سلطنة عمان

شهدت العلاقات الإيرانية العمانية على مر السنين فترات من الصراعات والتعاون المشترك وقد أسهمت العديد من المظاهر في دعم علاقات البلدين، كان من أبرزها: علاقات النسب بين القبائل على جانبي مضيق هرمز أوجدت علاقات جيدة بين البلدين. إضافة إلى حيوية العلاقات الاقتصادية والتعاون التجاري المشترك بين البلدين؛ حيث إن للبلدين رؤية مشتركة لدعم أنواع التعاون كافة وتطويرها وفي جميع المجالات، إذ أبرم الجانبان عدة اتفاقيات، منها اتفاقية تبادل الاستثمارات، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية التعاون العلمي والفني، إضافة إلى اتفاقيات أخرى. يُذكر أن سلطنة عمان هي الدولة العربية الوحيدة التي لها علاقات بهذا المستوى الرفيع مع إيران.² وتكتسب العلاقات مع سلطنة عمان أهمية خاصة لدى إيران التي تسعى دائماً إلى تطويرها، وقد تجلّى ذلك في استجابتها للمساعي التي بذلتها مسقط للتوسط من أجل الإفراج عن ثلاثة أمريكيين تحتجزهم إيران منذ أكثر من عام، وقد نجحت وساطتها في الإفراج عن الأمريكية "سارة شوردي"، وهي أحد الثلاثة الذين سبق أن اعتقلتهم السلطات الإيرانية، بكفالة قدرها 500 ألف دولار، وتسعى في هذه الفترة للإفراج عن الأمريكيين الآخرين، وذلك لأسباب إنسانية، استجابة إيران للجهود العمانية هدفت إلى فتح نافذة حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد حالة التصعيد غير المسبوقة في الملف النووي الإيراني، لاسيما أن مسقط تحظى بثقة الطرفين، ومن هنا جاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني السابق "منوشهر متكي" إلى مسقط، في

¹ موسوعة مقاتل الصحراء، المرجع السابق.

² موقع عربي 21، علاقات جيدة تربط سلطنة عمان بإيران في خليج مضطرب. (تاريخ الإطلاع: 03\04\2015)، على الرابط:

<<http://arabi21.com/story/822430>>

11 أكتوبر 2010، حيث شارك في اجتماعات اللجنة العمانية - الإيرانية المشتركة الثالثة عشرة، مشيداً بتطور العلاقات التجارية بين البلدين، ومؤكداً أنه ينبغي تفعيل مذكرات التفاهم التي وُقعت بين البلدين.¹

رابعاً: العلاقات الإيرانية مع الكويت

المتوقف أمام المحطات التاريخية للعلاقات الكويتية - الإيرانية، يجد أن الكويت استطاعت، على الرغم من بعض المحطات الساخنة، الحفاظ على علاقات طبيعية في معظم الفترات، ولم يعق ذلك اتفاقيات الصداقة بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك انتماء الكويت لمجلس التعاون الخليجي الذي يضم ست دول تتباين علاقاتها بإيران. فمنذ استقلال دولة الكويت عام 1961، ساعدت مواقف الدولتين الايجابية في تعزيز العلاقات بينهما. ففي عام 1973، أعلنت إيران وقوفها إلى جانب الكويت في مواجهة الاعتداء العراقي على أراضيها، فيما تسمى حادثة "الصامته"، وهو ذات الموقف الذي اتخذته إيران من غزو النظام العراقي للكويت عام 1990. وفي المقابل وعلى الرغم من أن نجاح الثورة الإسلامية كان في بدايته مصدر قلق بالنسبة للكويت، كغيرها من دول الخليج، إلى أن القلق سرعان ما تبدد، واعترفت الكويت رسمياً بالنظام الجديد، وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك "صباح الأحمد" أول مسئول رفيع المستوى من منطقة الخليج يزور طهران بعد قيام الثورة.²

وبعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية هدأت الأمور قليلاً حتى وقع الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990، فكان فرصة مواتية لبدء مرحلة جديدة وإيجابية من العلاقات الثنائية، حيث رفضت إيران منذ البداية هذا الاحتلال، وبدأت العلاقات بين البلدين تشق طريقها للانتعاش مرة أخرى، غير أن التطورات الإقليمية والدولية والخلافات في وجهات النظر الكويتية - الإيرانية وضعت عراقيل في سبيل تطوير هذه العلاقات، فإيران لا تزال رافضة للوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي، وتطالب بضرورة صياغة

¹ بسمة مبارك سعيد، زيارة الرئيس الإيراني إلى سلطنة عُمان: الدلالات والتداعيات. موقع: مركز الجزيرة للدراسات، (تاريخ الإطلاع: 12\04\2015)،

على الرابط: <<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/2014478578159323.htm>>

² شعبان عبد الرحمان، العلاقات الكويتية الإيرانية محطات ساخنة وتقاارب حذر. على موقع: الجزيرة. نت، (تاريخ الإطلاع: 12\04\2015)، على

الرابط: <<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f1ea45d0-4f82-4fc9-962f-4a1578f5a428>>

منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفاً فاعلاً فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين بعض الدول الخليجية والدول الغربية. ويُعد ذلك الوضع، النزاع الغربي - الأمريكي - الخليجي مع إيران بشأن مشروعها النووي، وهو الوضع الذي ينذر بمواجهة عسكرية محتملة، وقد كان الموقف الكويتي واضحاً في مطالبة الغرب منذ بروز الأزمة بانتهاج الحوار، ومطالبة إيران في الوقت نفسه بمزيد من الشفافية في التعامل مع هذه القضية، ورغم تزايد سخونة الوضع تحرص الكويت على أن تنأي بنفسها عن أن تكون طرفاً في هذه المواجهة، وتصر على تفضيل الحوار على المواجهة، كما شهدت العلاقات بين إيران والكويت عام 2010، نوعاً من التوتر والاحتقان على خلفية إعلان أجهزة الأمن الكويتية عن تفكيك شبكة تجسس تعمل لحساب الحرس الثوري الإيراني، كانت تسعى إلى رصد المنشآت الحيوية والعسكرية الكويتية، والقواعد العسكرية الأمريكية بالكويت، وتضم عدداً من الجنسيات المختلفة.¹

خامساً : العلاقات الإيرانية مع البحرين

مرت العلاقة بين الدولتين طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بعواصف عديدة، أهمها عندما اتهمت البحرين طهران بتمويل جماعات شيعية لقلب نظام الحكم وإثارة القلاقل في صفوف الشيعة البحرينيين، في وقت كانت قد بدأت فيه الحرب الإيرانية - العراقية، وكانت البحرين من الداعمين للعراق. وإثر تلك الاتهامات لطهران، قامت السلطات البحرينية باعتقال من رأته مشاركاً في إثارة القلاقل من البحرينيين، وقامت بتسفير آخرين من ذوي أصول إيرانية، كما منعت مواطنيها من السفر إلى طهران. وبلغت العلاقات بين البلدين ذروة التوتر، عام 1996، عندما اكتشفت البحرين - بحسب الرواية الرسمية - تنظيمًا سرياً باسم "حزب الله البحريني"، وأن المراد منه التآمر لقلب نظام الحكم، وأنهم تلقوا تدريبات في طهران، واتخذت عقب ذلك قراراً يقضي بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران إلى درجة قائم بالأعمال، بعد ما كان رفع المستوى إلى سفير، عام 1991.²

¹ عادل الجوجري، المرجع السابق، ص 98-99.

² صباح الموسوي وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية. (عمان: دار عماد، الطبعة 1، 2013)، ص. 93.

في أعقاب هذه التطورات، أخذت العلاقات البحرينية - الإيرانية في التحسن تحسناً كبيراً للغاية، وكان للتقارب السعودي - الإيراني دور مهم فيها، وقد توجت هذه العلاقات بزيارات متبادلة لوزيري خارجية البلدين، واستئناف العلاقات الدبلوماسية، اتجهت العلاقات الإيرانية مع البحرين إلى مزيد من التحسن بعد ذلك. إذ أعلنت إيران أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع كل من البحرين وقطر بشأن ترسيم الحدود البحرية بين الدول الثلاث، وقالت الخارجية الإيرانية أن الخبراء توصلوا إلى نتيجة ايجابية حول الحدود البحرية، لافتة إلى أن الاتفاق المبدئي سيوقع رسمياً بعد دراسته في العواصم الثلاثة، مشيرة إلى أن المشكلات الحدودية بين كل الدول ينبغي حلها. كما أعلنت إيران أنها ستبدأ قريباً في تصدير الغاز إلى البحرين، إلى جانب سلطنة عمان بهدف تنفيذ العديد من مشروعات الطاقة التي تنوي الدولتان القيام بها في المرحلة المقبلة، إضافة إلى المشروعات الاقتصادية الأخرى، وأهمها محطات الطاقة، وإنشاء المصانع المختلفة التي تحتاج إلى كميات جيدة من الغاز، وأيضاً للاستخدام المحلي. في عام 2012، اتهمت البحرين إيران بأنها وراء حالة التدخل التي تقودها جماعات المعارضة البحرينية ضد نظام الحكم.¹

سادساً : العلاقات الإيرانية مع دولة الإمارات العربية المتحدة

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بالنظام الملكي، اتسم الموقف الإماراتي، كغيره من مواقف دول الخليج العربي، بالقلق وخاصة إزاء مسألة ما سُمي "بتصدير الثورة"، وإن قبول تغير النظام طهران من أبو ظبي بشيء من التفاؤل من ناحية حل قضية الجزر الإماراتية الثلاث، وخاصة أن النظام الجديد دعا إلى علاقات حسن جوار، غير أن التفاؤل الإماراتي ما لبث أن تلاشى، فالقادة الإيرانيون الجدد حافظوا على نفس سياسة النظام الإيراني السابق إزاء مسألة الجزر الثلاث على أنها إيرانية بالكامل، ويذكر في هذا الصدد أن أبو ظبي عرضت على طهران إجراء مباحثات بشأن هذه المسألة، غير أن الجانب الإيراني نأى بنفسه عن مناقشة المسألة، كما رفض عام 1996 اقتراحاً من مجلس التعاون الخليجي بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

¹ صباح الموسوي وآخرون، المرجع السابق، ص. 95.

ففي الآونة الأخيرة دخلت العلاقات مع الإمارات بدورها دائرة التوتر على المستويين السياسي والاقتصادي: -تصاعدت حدة الخلاف حول أزمة الجزر الثلاث، خصوصاً بعد تصريحات وزير الخارجية الإماراتي الشيخ "عبد الله بن زايد آل نهيان"، التي شبه فيها الاحتلال الإيراني للجزر بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية،¹ فعلى ضوء ذلك انطلقت تهديدات إيرانية إلى الإمارات بدأها قائد القوات البرية في الحرس الثوري الجنرال "محمد بابور"، الذي قال أن المرحلة الثالثة من المناورة، التي بدأت في 22 أفريل 2010، تتضمن القيام بتدريبات للدفاع عن الجزر التي تحتلها إيران في مياه الخليج، ومواجهة "تغلغل العدو"، كما أطلقت بعض أجهزة الإعلام المقربة من السلطة الإيرانية اتهامات للإمارات بدعم المعارضة الإيرانية في الداخل خصوصاً قادة حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات "مير حسين موسوي" و"مهدي كرويبي". تقلصت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين على خلفية انخراط الإمارات تدريجياً في الالتزام بتنفيذ العقوبات الدولية الصادرة ضد إيران بسبب أزمة ملفها النووي، وهو ما انعكس في شكل فرض قيود على التعاملات المالية مع المصارف الإيرانية التي أدرجتها وزارة الخزانة الأمريكية فيما يسمي بـ"اللائحة السوداء"، موقفة بذلك مصدراً مالياً حيويًا لإيران، وقد وصل عدد المصارف الإيرانية التي جُمِدَ التعامل معها إلى 41 مصرفاً، فضلاً عن إغلاق 40 شركة محلية وأجنبية قامت بانتهاك العقوبات الدولية عبر بيع إيران مواد يمكن أن تستخدم في صناعة أسلحة نووية. وقد خلفت هذه الإجراءات الإماراتية استياءً بالغاً لدى إيران، دفع قائد القوات البحرية بالجيش الإيراني الأدميرال "حبيب الله سياري" إلى القول بأن القوة البحرية الإيرانية لن تسمح للإمارات بتفتيش السفن الإيرانية تطبيقاً للعقوبات الدولية، مضيفاً أن الإمارات لا تمتلك الجرأة على القيام بهذا العمل.²

¹ عادل الجوجري، المرجع السابق، ص. 98.

² موسوعة مقاتل الصحراء، المرجع السابق.

المطلب الثاني : العلاقات الإيرانية مع العراق

يمثل العراق عمقا إستراتيجيا لإيران؛ فالعراق يعد خط الدفاع الأول لإيران ضد أية محاولة لاجتياحها أو احتوائها ومحاولة تغيير نظامها. وكان العراق على مدار التاريخ هو البوابة الرئيسة للحملات العسكرية التي اجتاحت إيران من الغرب. فإيران والعراق على مستوى العلاقات المتبادلة لم يتخلصا تماما من حالة العداء التي تولدت طوال المواجهة الطويلة بينهما في حرب الخليج الأولى (1980-1988) وما خلفته من خسائر أكثر من مليون ونصف قتيل إيراني ومئات الآلاف من الجرحى واليتامى والمعوقين. وعلى الرغم من بقاء إيران على الحياد أثناء حرب الخليج الثانية 1991م، فقد بقيت العلاقات العراقية الإيرانية تعاني نوعا من الشك قادت أحيانا إلى شيء من التوتر،¹ وقد تفاقم هذا التوتر بتسلل المليشيات المسلحة عبر الحدود من أراضي كلتا الدولتين إلى داخل أراضي الدولة الأخرى. إذ اتسم الموقف الإيراني بالرفض المطلق لحرب الخليج الثالثة 2003، وبرز ذلك في تصريحات المسؤولين الإيرانيين، فمع بدء العمليات العسكرية ضد العراق، وصف المرشد الأعلى للثورة الإسلامية "علي خامنئي" التحالف ضد العراق بأنه "حرب غير عادلة، تقوم على الهيمنة والاستبداد"، محددًا هدي في الحرب وهما على حد قوله: "إن هدفهم هو احتلال العراق والسيطرة على إقليم الشرق الأوسط والتحكم الكامل في كنوزه القيمة وبخاصة النفط، إنهم يريدون حماية وتأمين وجود الحكومة الصهيونية غير الشرعية"، ويرجع الرفض الإيراني لتلك الحرب من منطلقين،² هما:

1- أن الحرب ينتج عنها وجود أمريكي مباشر في المنطقة، من خلال قواعد عسكرية وقوات أمريكية مرابطة على حدودها المباشرة، وما يمثله ذلك من تهديد مباشر للأمن القومي الإيراني، وليس أدل على ذلك مما كشفته مصادر عديدة عن تحركات جهاز الموساد الإسرائيلي والقوات الأمريكية في العراق بشكل متعاون عبر وضع رادارات وأجهزة تجسس متطورة في جزيرة أم الرصاص العراقية قرب البصرة، لرصد التحركات العسكرية الإيرانية، هذا فضلاً عن الخرق المستمر لطائرات التجسس الأمريكية للأجواء الإيرانية.

¹ محمد مبيضين، *العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 - 2006 (السعودية حالة دراسة)*. موقع: مركز الخليج لسياسات التنمية، (تاريخ الإطلاع: 2015\04\19)، على الرابط:

<https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id

² عبد الامير محسن ال مغير، *ملخص في العلاقات العراقية الإيرانية في العصر الحديث*. موقع: شبكة الإعلام العراقي، (تاريخ الإطلاع:

><http://www.imn.iq/articles/view.114>)، على الرابط:

2 - إن القيام بمثل تلك الحرب يعني إرساء مبدأ في العلاقات الدولية، وهو التدخل لإسقاط نظم تعارض الهيمنة الأمريكية، بما يجعل من الممكن تطبيقه على إيران في ضوء توتر العلاقات الإيرانية- الأمريكية منذ أكثر من عشرين عاماً، حين شَبَّتِ الثورة واحتجزت الرهائن في السفارة الأمريكية.¹ بسبب سعي أمريكا لإجهاض الثورة الإيرانية آنذاك.

ومع سقوط بغداد عام 2003، شهدت السياسة الإيرانية تجاه العراق تطوراً غير مسبوق، حيث بدأت مرحلة جديدة من التأثير الإيراني داخل العراق، ليس فقط داخل مؤسسات نظام الحكم الجديد أو التنظيمات السياسية التي هيمنت على الحياة السياسية، ولكن أيضاً بالتعامل مع القطاعات الشعبية والمراجع المذهبية الشيعية، بما يضمن لظهور البقاء على طاولة التأثير في الشأن العراقي الداخلي. وقد ترتب على الاحتلال الأمريكي للعراق، وما أصدرته سلطات الاحتلال من قرارات، فراغاً سياسياً وأمنياً أتاح لإيران الاستفادة منه استفادة كبيرة، فقد سعت طهران إلى تحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية في العراق بوصفه أحد أهم الأوراق التي تمتلكها إيران على المستوى الإقليمي.

وقد حاولت طهران أن تثبت سعيها لدعم الأمن والاستقرار في العراق، من خلال سلسلة من الأفعال السياسية نذكر منها:

1. طرحت إيران مبادرة بشأن حفظ الأمن في العراق، أعلن عنها الرئيس العراقي "جلال طالباني" في أوائل عام 2007، وتمثلت تلك المبادرة في استعداد إيران للتعاون مع العراقيين والأمريكيين في مجال حفظ الأمن في العراق، من خلال تشكيل لجنة ثلاثية عراقية - إيرانية - أمريكية تكون مهمتها تحقيق الاستقرار ومقاومة الإرهاب.²

2. المشاركة فيما يُعقد من مؤتمرات حول العراق، ومن أبرز ذلك مشاركتها في مؤتمر بغداد الدولي تحت شعار "أمن العراق"، الذي عُقد في مارس 2007، وشارك فيه ستة عشر وفداً دولياً أبرزها وفود ص

¹ محمد حامد الأحمرى و آخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، 2012)، ص. 104-105.

² رجائي سلامة الجراعبة، المرجع السابق، ص. 40-41.

4- اعتبار إيران العراق ورقة سياسية في سوق المساومات على الساحة الدولية، فإيران لها مشروعها النووي الطموح، ولها مشروعها الإمبراطوري، ولن تتخلى عنهما بسهولة؛ ولذلك تسعى إيران بكل قوة لامتلاك أوراق على الساحة الإقليمية والدولية تقايز بها استمرارها في هذين المشروعين.¹

1 أيمن الهاشمي، ملف إعلامي حول التدخل الإيراني في العراق: حقيقة أم وهم؟. (تاريخ الإطلاع: 10\05\2015)، على الرابط:

<<http://www.mokarabat.com/s849.htm>>

خلاصة الفصل الثاني:

إن من محددات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي، العامل الجغرافي الذي يمثل المحدد الأساسي، كما أن تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية في المنطقة لعب دورا مهما في بسط نفوذ إيران في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالأيديولوجية التي اعتمدها لتصدير ثورتها في المنطقة التي استطاعت من خلالها استقطاب عدد مهم من الدول العربية، وبذلك ربطت معها علاقات اقتصادية وأمنية. كما تعتبر إيران من أهم دول المنطقة من ناحية القوة العسكرية، حيث سعت إلى المحافظة على أمنها القومي، وسلامة حدودها في ظل التهديدات الناتجة عن الدول الغربية خاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي أصبحت تهيمن على المنطقة، وهو ما شكل تحديا كبيرا على مستقبل إيران في المنطقة خاصة منذ الحرب الأمريكية ضد العراق سنة 2003.

الفصل الثالث

الأهداف الإيرانية وانعكاسات المشروع النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول: الأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول: الأهداف السياسية لإيران في منطقة الخليج العربي.

المطلب الثاني: الأهداف الأمنية لإيران في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: المشروع النووي الإيراني وتأثيره على منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول: نشأة وتاريخ النووي الإيراني.

المطلب الثاني: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي.

المطلب الثالث: تأثير المشروع النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج العربي.

المطلب الرابع: موقف دول الخليج اتجاه المشروع النووي الإيراني.

الفصل الثالث: الأهداف الإيرانية وانعكاسات المشروع النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج العربي.

تمهيد:

تتعدد أهداف الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج العربي وفقاً للأسس التي قامت عليها الإستراتيجية الإيرانية، المثلة في المصالح القومية العليا التي تسعى لتصدير ثورتها إلى دول الجوار وهو ما أدى إلى نشوء تحالف أصبح يسمى بالهلال الشيعي الممتد من طهران إلى جنوب لبنان مروراً بالعراق، ومن مظاهر هذا التحالف خاصة العراق وسوريا ولبنان، كما تسعى لطرح مشروعها النووي في منطقة الشرق الأوسط وتحديد منطقة الخليج العربي، كقوة إقليمية بالمفهوم الشامل للقوة، من خلال تنامي القوة العسكرية الإيرانية، وما بات يعرف بالملف النووي الإيراني. وهذا ما سوف يتم تناوله بالتحليل والنقاش في هذا الفصل.

المبحث الأول: الأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: الأهداف السياسية لإيران في منطقة الخليج العربي

تعددت الأهداف السياسية لإيران تجاه الخليج عبر المراحل المختلفة التي مرت بها منذ الثورة وإن تغيرت أدوات وأساليب السعي إلى تحقيقها وترتيبها ضمن أولويات هذه السياسة. ومن أهم هذه الأهداف هي: السعي لدور إقليمي مؤثر ومميز في الخليج، والحفاظ على الخلل في توازن القوى بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي،¹ والحيلولة دون التحالف أو التقارب بين دول المجلس والعراق، وتفادي العزلة الإقليمية، ومنع دول مجلس التعاون من الانخراط في الضغط الأمريكي والغربي عليها، وتعزيز صورة إيران لدى الشعوب العربية بوصفها نموذجاً لدولة ثورية إسلامية مناوئة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وعدم السماح للعلاقة مع دول مجلس بالوصول إلى نقطة الانهيار أو المواجهة العسكرية، إضافة إلى معارضة أي تغيير في الحدود السياسية أو الجغرافية في المنطقة يمكن أن يحدث خللاً في ميزان القوى في غير صالح إيران، إضافة إلى وضع خطة طويلة المدى للأمن القومي تحقق برنامج سياسة خارجية تمتاز بالنشاط الإيجابي، إضافة إلى توسيع نطاق الدور المحدود لجمهورية إيران الإسلامية

¹ منصور حسن العتيبي، المرجع السابق، ص. 112.

حول ما يتعلق بتشكيل التوازنات في المنطقة والعالم. والاستفادة الواسعة من قدرات الدولة في دفع أهداف إيران، تهيئة مجالات السياسة الخارجية لتعزيز الاستقرار والتنمية ومواءمة جميع المؤسسات وأجهزة الدولة لإيجاد وحدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وإقامة علاقات متوازنة مع الأسواق العالمية باستثمار رؤوس الأموال وتأمين احتياجات الدفاع للدولة، إلى جانب تنمية التعاون الدولي للحد من إشكال نظام القطب الواحد، والمشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية، لتأمين مصالح إيران مع الدول النامية، من خلال تعزيز أوجه التعاون بينهما وبين العالم الإسلامي. ومن جملة الأهداف السياسية المرتبطة بالإستراتيجية الأمنية الإيرانية نذكر:

1- السعي لحماية الأمن الوطني الإيراني من جميع التهديدات والحفاظ على استقلالها الوطني، ويفسر ذلك سعيها لإخراج القوى الأجنبية من المنطقة، نظراً لما يمثلها من تهديد مباشر لمصالحها؛

2- دعم المكانة الإقليمية لدولة إيران، من خلال امتلاك أدوات ضغط مؤثرة تتيح لها التحرك بحرية خارج حدودها لزيادة نفوذها بالمنطقة.¹

3- تطوير العلاقات الإيرانية مع تركيا لتتلاقى مصالحهما خاصة. عقب الاحتلال الأمريكي للعراق وما نجم عنه من تصاعد لنفوذ القوى الكردية، والتنسيق معها بشأن الأوضاع في العراق، في ضوء تخوفهما من إقامة دولة كردية في شمال العراق تؤثر على أمنهما القومي، وهو ما أكدته استجابة طهران للمطالب الأمنية التركية للحد من تحركات عناصر حزب العمال الكردستاني في منطقة الحدود للبلدين، والاعتراف بأن الحزب منظمة إرهابية، وتسليم الناشطين بعد إلقاء القبض عليهم لقوات الأمن التركية.

4- توثيق علاقة إيران مع سورية، خاصة مع تشابه الضغوط التي تتعرض لها الدولتان من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والتنسيق معاً بشأن القضايا الإقليمية المهمة في المنطقة، مثل: أوضاع لبنان - العراق - فلسطين، والحصول على دعم كل منهما للآخر في المحافل الدولية، حيث تتعرض

¹ بيزن إيزدي، المرجع السابق، ص. 149-150.

الدولتان لضغوط، إيران نتيجة برنامجها النووي، وسورية نتيجة الاتهامات الدولية الموجهة لها بالتورط في جرائم حرب ضد المعارضة والثوار من الشعب السوري.

5- رفض المشاريع الخارجية للإصلاح السياسي والاقتصادي، لاسيما مشروع الشرق الأوسط الكبير، مع قناعتها بأنه يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة، ويؤثر سلباً على استقرار دولها، وذلك بالتزامن مع طرحها مشروعاً جديداً يُعرف باسم "الشرق الأوسط الإسلامي"، وعدّه البديل الأمثل من وجهة النظر الإيرانية لمواجهة المشروع الأمريكي.¹

إضافة لهذه الأهداف نجد الهدف الأسمى الذي تهدف إليه إيران منذ نهاية الثورة الإسلامية وهو:

- **تصدير الثورة:** فبعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 بأشهر بادرت إيران بمد أواصر العلاقات مع دول عربية من بينها سورية ولبنان والجزائر والمنظمات الفلسطينية وليبيا. وتوقعت «دولة الثورة الإسلامية» في إيران أن تكون علاقاتها جيدة مع دول المنطقة، مستفيدة بشكل خاص من إعلان القطيعة مع إستراتيجية شاه إيران. وإقامة علاقات مع إسرائيل وهو ما يسهم في إرضاء الشعوب، كما سعت سلطات الدولة الإيرانية الجديدة لإزالة تهمة «العنصرية الفارسية» التي لطلما نعتت بها². لكن وعندما تعذر إثبات هذا بالنظر، للكثير من الأسباب المعقدة والمركبة، من بينها الحرب مع العراق، ومن هنا ولد مفهوم «تصدير الثورة»، وهو المفهوم الذي خدم إيران كثيراً، كما سبب لها أيضاً ضرراً كبيراً، فقد وفر لها علاقات عميقة ومركبة ومعقدة مع تنظيمات، وأبعدها في المقابل عن دول.

في البداية كانت الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) من نتائج تلك السياسة، والتي راح ضحيتها أكثر من مليون ونصف المليون إنسان، وقد كان مبدأ تصدير الثورة الذي أطلقه الخميني أحد أسبابها الرئيسية.³ وفي اليمن أنشأت إيران ميليشيات الحوثيين ودعمتها بالمال والسلاح، واستضافت عناصرها الذين درهم الحرس الثوري الإيراني، ليعودوا في ما بعد كقوة مسلحة تثير القلق، بدأتها بمناوشاتها الفاشلة

¹ سعد محمد بن نامي، سياسة التدخل الإيراني في الخليج: الدوافع والأهداف. موقع: البيئة رؤية سنوية في الحالة الشيعية، (تاريخ الإطلاع:

<<http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=40283&lang>>، على الرابط: (2015\04\25)

² مجهول، إيران وتصدير الثورة. موقع: السكينة، (تاريخ الإطلاع: 2015\04\29)، على الرابط:

<<http://www.assakina.com/news/news1/59212.html#ixzz3a8dA8U98>>

³ موسى الموسوي، الثورة البائسة. (ب.ب.ن، ب.د.ن، ب.ت.ن).

مع المملكة العربية السعودية، ومحاولاتها إثارة الفتنة في جنوبها، ففشلت بعد تصدي الجيش السعودي لها، فانتقلت لقتال الجيش اليمني الذي أشعلته عن حفظ الأمن في الدولة واستهلكت طاقته ومقوماته في حربها.¹

في العراق، وما إن أُسقط حكم البعث، حتى تحول إلى ساحة خلفية لطهران أوصلت المواليين لسياساتها للحكم، وأنشأت ودعمت الميليشيات الشيعية المسلحة "كعصائب أهل الحق" و "جيش المهدي" و "فيلق بدر" وأكثر من أربعة عشر فصيلاً مسلحاً، فانتشرت التفجيرات والقتل على الهوية والتهجير على الطائفة، حتى تحولت مدن العراق إلى كانتونات مسلحة ممتنعة عن العيش المشترك الذي طالما حظي به العراقيون، ليكون حصيلة القتلى ما يزيد عن المليون قتيل لم يستثنَ منهم طفل أو امرأة ولا كبار السن. وفي سوريا كذلك، حضرت إيران إلى المشهد منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة، ومدت يدها للنظام عندما انكشف ظهره العربي، وأكدت وقوفها معه أو الموت منذ بقاءه، بحجة الحفاظ على محور الممانعة والمقاومة للمشروع الصهيوني في المنطقة. حيث يعتبر قاسم سليمان، قائد "فيلق القدس" وأحد قادة الحرس الثوري الإيراني.

لم تسلم الكويت من المؤامرات الإيرانية، وتعرض أميرها الشيخ جابر الصباح عام 1985 لمحاولة اغتيال فاشلة على يد انتحاري من حزب الدعوة العراقي المدعوم إيرانياً، واتهمت الكويت صراحة إيران بوقوفها خلف العملية بسبب وقوف الكويت مع العراق إبان حربه مع إيران.²

ولقد أثبتت الوقائع أن المقصود بتصدير الثورة هو إيقاظ الجيوب الشيعية، حيثما وجدت خارج إيران، ودفعها إلى التناوب مع محيطها، وعزلها اجتماعياً وثقافياً، من جهة، واستقطابها وإحاقها سياسياً واقتصادياً بالمركز المتمثل بالولي الفقيه، والعمل على الاندماج مع الوقاية، وبما يتيح لتلك الجيوب التأثير بشكل دائم في المجتمعات والدول التي تعيش داخلها، تحت غطاء المواطنة وحقوق الأقليات وغيرها. وبعبارة أخرى، تبقى هذه الجماعات الشيعية بمثابة أذرع منفصلة، تمارس، من خلالها، طهران التأثير والنفوذ داخل كل

¹ وليد عبد الناصر، إيران الدراسة عن الثورة والدولة. (القاهرة: دار الشروق، الطبعة 1، 1997)، ص. 71-72.

² تيزيري كوقيل، المرجع السابق، ص. 348.

بلد ومجتمع، من دون أن تضطر إلى المواجهة المباشرة، المكلفة وغير الضرورية. ومن هنا نستنتج أن تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية هي الهدف الأسمى أو الركن الأساسي في سياسة إيران وإستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي منذ الثورة الإسلامية 1979، وهي مستمرة مع تغييرات في الأساليب والمناهج والأدوات والأشخاص فتصدير الثورة الإسلامية من ثوابت السياسة الإيرانية الخارجية، لدعم شرعية واستقرار النظام السياسي الإسلامي، وتعزيز إيديولوجيته ودوره الإقليمي لتحقيق مصالح الدولة الإيرانية.¹

المطلب الثاني: الأهداف الأمنية لإيران في منطقة الخليج العربي

- تهدف إيران إلى استكمال ملفها النووي خاصة مع مواجهة الضغوطات الدولية وذلك برفض الرئيس "نجاد" الالتزام بالقرارات الدولية الصادرة في هذا الشأن، القرارات الأرقام 1696 و 1737 و 1747 و 1803 و 1929، وتمسك بحق إيران في تخصيب اليورانيوم.
- رفض إيران لإبداء أي مرونة لتسوية مشكلة الجزر الإماراتية حيث تعددت التصريحات الإيرانية بأن جزر طنب الكبرى، والصغرى وأبو موسى، تُعد قضية غير خاضعة للمفاوضات، رغم سابق إبداء الرئيس "خاتمي" إمكان التفاوض حول جزيرة أبو موسى في محاولة إيجاد تسوية ولو جزئية لحل المشكلة.
- محاولة اكتساب شعبية بين شعوب دول المنطقة، إضافة إلى إحراج الأنظمة العربية، وذلك بإطلاق تصريحات عدائية متشددة تجاه إسرائيل بمحوها من الخريطة؛ كبديل عن مشروع التسوية العربي الذي اقترحته السعودية سنة 2002 (الأرض مقابل السلام: مشروع الدولتين).
- مواجهة احتمال تستهدف دول الخليج في حالة موافقتها على استخدام أراضيها لتوجيه ضربة عسكرية لإيران، مثل حرق آبار النفط، وعدم مرور ناقلات النفط التابعة لدول المنطقة في مضيق هرمز.²

¹ عادل الجوجري، المرجع السابق، ص. 130.

² موسوعة مقاتل الصحراء، تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية. المرجع السابق.

- تهدف للحصول على القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حالياً، وامتلاكها بإمكانات كافة التي تستطيع بها تصنيع القنبلة في فترة معينة حال التأكد من وجود تهديد إستراتيجي لها.
- تهدف إيران إلى تصعيد دورها إقليمياً وذلك بتوظيف الظروف الإقليمية والدولية لخدمة مصالحها في المنطقة، مستثمرة التداعيات الناجمة عن الوجود الأمريكي بكل من العراق وأفغانستان .
- تكوين بنية تحتية وتكنولوجية، وكذا توافر كوادر علمية يتيح لها القدرة على تهديد العديد من الدول في المنطقة، يأتي ذلك في إطار هدفها في فرض واقع جديد هو أنها دولة محورية وقوية لها ثقلها الإقليمي والدولي.
- سعيها لدعم القوى الشيعية في العراق في إطار تأسيس إقليم شيعي يتمتع بحكم ذاتي، وتصاعد قوة النفوذ الكردي داخل النظام، والسعي لتثبيت أوضاع الحكم الذاتي بإقليم كردستان.
- وضع مخطط لتنفيذ الأهداف بعيدة المدى وذلك بتقسيم اليمن إلى قسم شمالي تُعيد فيه حركة الحوثيين حكم "الإمامة" الشيعي على الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، لاستهداف استقرارها بحكم أنها قوة سنية رائدة بالمنطقة. وقسم جنوبي تحكمه حركات سياسية موالية لإيران، يشكّلان معاً منطلقاً لتمدد إيراني كبير في المنطقة.
- تهدف لبناء الثقة مع الدول الخليجية عن طريق إقامة حوار وتفاهم مشترك، ومحاولة تغيير الانطباعات السابقة عن النظام، مثل: توقيع اتفاقيات مع الكويت وقطر، وتسليم بعض عناصر تنظيم القاعدة غير القياديين المقيمين على أراضيها، وزيارة "أحمدي نجاد" للمملكة العربية السعودية، في مارس 2007، ومشاركته في القمة الخليجية بالدوحة، إضافة إلى السعي لإزالة أي شكوك لدى الدول العربية الخليجية نحو مساعيها لتطوير قدراتها العسكرية، خاصة في مجال الصواريخ الباليستية من خلال تأكيدها في العديد من اللقاءات الثنائية مع دول المنطقة، بأنه مُخصص لحماية أمنها من أية تهديدات خارجية يمكن أن تواجهه.¹

¹ موسوعة المقاتل، تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، المرجع السابق.

المبحث الثاني : الملف النووي الإيراني وتأثيره على منطقة الخليج العربي

المطلب الأول : نشأة وتاريخ النووي الإيراني

تم إطلاق برنامج إيران النووي في خمسينيات القرن العشرين بمساعدة من الولايات المتحدة جزءاً من برنامج "الذرة من أجل السلام، حيث شاركت الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية الغربية في البرنامج النووي الإيراني إلى أن قامت الثورة الإيرانية عام 1979 وأطاحت بشاه إيران، بعد الثورة الإسلامية عام 1979، أمر روح الله الخميني بحل أبحاث الأسلحة النووية السرية للبرنامج، إذ كان يعتبر هذه الأسلحة محظورة بموجب الأخلاق والفقهاء الإسلامي،¹ ولكنه أعاد السماح بإجراء بحوث صغيرة النطاق في الطاقات النووية، وسمح بإعادة تشغيل البرنامج خلال الحرب الإيرانية العراقية، وقد خضع البرنامج لتوسع كبير بعد وفاة آية الله في عام 1989، وكان من أول أولويات الدولة الإيرانية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوروبية لبناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية، وكانت الحكومة ترى أن توليد الطاقة الكهربائية يعد أساساً في إعادة تشغيل المعامل التي أغلقت منذ زمن الشاه بعد تحسينها لإعادة بناء إيران،² ومع بدء الشعور بأن قدرات العراق النووية كانت آخذة في التصاعد حينها وبرز حلفاء إيران كالصين وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا كلاعبين مهمين في تزويد إيران بالأسلحة والإمدادات المؤثرة والتنوعية، شجعت هذه الأمور إيران على العودة إلى ملفها النووي، فكانت المبادرة الأولى في إعادة تصليح وتأهيل مفاعلي بوشهر تلاها في أواخر الثمانينات ظهور العديد من المصدرين والمتعاونين في المجال النووي مع إيران . ولعل أكثر اتفاقيات التعاون النووي أثراً هما الاتفاقيتان اللتان أبرمتهما إيران مع كل من الصين وباكستان سنة 1987 و1990 واشتملتا على تدريب العاملين وتبادل الخبرات.³ وفي إطار اتفاقية الصين اشتمل العقد على تزويد إيران بمفاعل نيوترون بقدرة 27 كيلو واطه ومفاعلين نوع 'كونيشان' قدرة 300 كيلو واطه . لقد اعتقدت دوائر المخابرات الغربية أن

¹ محمد بال أحمد عايش حبيب ومحمود صلاح جادالله أبو ركة، الصراع النووي الإيراني الإسرائيلي المخاطر والتحديات . (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص. 36.

² خالد بن محمد العلوي، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني . (الكويت: حركة التوافق الوطني الإسلامية ، 2007)، ص. 18.

³ عبد الله فالح المطيري، المرجع السابق، ص. 45.

باكستان التي امتلكت السلاح النووي سنة 1986 زودت إيران بمساعدات نووية لتدريب العلماء الإيرانيين في مجال استخلاص البلوتونيوم وفي أبحاث التخصيب باستخدام الليزر وأن التدريب جرى في مختبرات الدكتور عبدالقدير خان في (كاهوتا) حيث جرت أبحاث التخصيب وتركيب القنبلة. خلال هذه الفترة أظهر الاتحاد السوفياتي ، رغبة في التعاون نووياً مع إيران . وفي سنة 1990 بدأ المباحثات معها لإكمال مفاعلي بوشهر وتزويدها بمزيد من المفاعلات . وقد أذاعت الحكومة الروسية في جانفي 1995 رسمياً أنها ستكمل بناء وتأهيل مفاعلي بوشهر وبناء ثلاثة مفاعلات أخرى في الموقع نفسه . 1 ومنذ هذا التاريخ والولايات المتحدة تبدي الاعتراض تلو الآخر حول الصفقة الروسية وبأنها ستزود الإيرانيين بالمعرفة التقنية لتعضيد المشروع ألتسليحي، وعلى الرغم من بروز عدة إشكالات تقنية، وفي عام 1995 بدأ واضحاً من وجهة نظر أمريكية، أن إيران ستحاول الحصول على أسلحة نووية بطريقة أخرى وذلك من خلال شراء مواد مزدوجة الاستخدام من جهات ومصادر غربية، وفي أواسط عام 2002 كشفت مجموعة معارضة تقيم في فرنسا (المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية) عن وجود منشأتين سريتين لتخصيب اليورانيوم في موقع 'ناتانز' ومصنع للماء الثقيل في 'أراك' وبعد اكتشاف خزين من خامة اليورانيوم في ساجاد (مقاطعة يزد) أعلنت إيران أنها تطور استخدام مفاعل نووي صغير يعتمد على المصادر والقدرات الذاتية، حيث قرع هذان الحدثان جرس الإنذار في أوساط السياسة والمخابرات الغربية، فالتخصيب وإنتاج الماء الثقيل، واستخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني بمفهومهم إن ذلك سيساهم بشكل فاعل في تطوير دورة وقود محلية ومن ثم سلاح نووي في وقت لاحق. وبعد توقيع البروتوكول الذي أعطى للوكالة حق التفتيش الاستثنائي اعتبرت إيران متعاونة بحسب الوكالة ولكن ليس بالمطلق.² وفي 18 يونيو 2004 صوت أعضاء مجلس أمناء الوكالة الدولية، بوجوب إشعار إيران بأنها لا تقدم دعماً كاملاً للبروتوكول لاسيما بعد تأجيلها لزيارة وفد من الوكالة لعدد من مواقع أجهزة الطرد

¹ محمد أكرم دياب، تعرف على تاريخ البرنامج النووي الإيراني. موقع: بوابة الفجر، (تاريخ الإطلاع: 16\04\2015)، على الرابط:

<<http://www.elfagr.org/1696570#>>

² الهادي زعرور، توازن الرعب للقوى العسكرية العالمية. أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية. (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2013)، ص. 32-33.

المركزي وعدم تسليمها مخططات وتصاميم هذه الأجهزة وكذلك نتائج أبحاث أجرتها حول تحويل واختبار مواد نووية. نتيجة لذلك، طلبت الوكالة من إيران أن تكون 'متعاونة' في تنفيذ بنود البروتوكول وحل المشاكل القائمة بينهما، وفي ديسمبر 2004 تمكن مفتشو الوكالة الدولية من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما بارجين ولافيزان، وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية والتخزين وقد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية. وفي مارس 2005 رفضت إيران الزيارة الثانية لموقع بارجين من قبل مفتشي الوكالة على أساس أنها غير مسوغة. وهذا ما دعا الوكالة إلى القول بأن هذا الرفض عطل جهد المنظمة الدولية في التحري عن أجهزة الطرد ومصدر التلوث باليورانيوم عالي التخصيب الذي كشفته في أحد المواقع فيما لم تظهر تحاليلهم في مواقع خمسة أخرى أي شيء يدعو للشك، وفي أغسطس 2005 قامت السلطات الإيرانية بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها على منشآت نووية يعتقد بأنها تعمل بأجهزة التخصيب بالطرد المركزي في محاولة سياسية لقطع دابر أي تدخل أجنبي متواصل لا حدود له في مشروع لا يخلو من طموح ولكنه لا يزال وليداً، وفي مراحل نشأته الأولى.¹

المطلب الثاني: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي

على الرغم من كافة التأكيدات الإيرانية الرسمية بأن الجمهورية الإسلامية لا تسعى لامتلاك سلاح نووي وما لديها مجرد برامج للطاقة السلمية، حيث تعلن إيران أنها تستهدف الوصول إلى ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية سنوياً، وبالتالي فإن البرنامج الإيراني النووي من شأنه أن يستهدف تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة مفاعلاتها النووية وذلك لحفض الاستهلاك المحلي من الغاز والنفط، فضلاً عما أشارت إليه بعض المصادر من أن إيران قد وضعت لنفسها هدفاً بأن تصبح القوة الأكبر في الاقتصاد والطاقة في منطقة غرب آسيا خلال العشرين عاماً المقبلة، على الرغم من كل ذلك، فإن ثمة مبررات قوية تفسر اهتمام إيران بتطوير البرامج النووية:²

¹ محمد بال أحمد عايش حبيب ومحمود صلاح جادالله أبو ركة، المرجع السابق، ص. 38.

² محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق، ص. 218.

1- على الصعيد الداخلي:

يلاحظ أن البرنامج النووي الإيراني أضحى مشروعاً إيرانياً قومياً لا يعد ضمن قضايا الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين، انطلاقاً من أن امتلاك هذا البرنامج يعد ضماناً أكيدة للمحافظة على هوية إيران الثورية التي ما زال لها معارضون في الداخل.

2- على الصعيد الإقليمي:

مما لا شك فيه أن التحولات الإقليمية المحيطة بإيران تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك مخاطر مستقبلية تهدد الجمهورية الإسلامية ابتداءً بانهيار الاتحاد السوفيتي وما تركه من فراغ، ومروراً بحرب العراق عام 2003 التي أطاحت بالنظام العراقي السابق وأسفرت عن وجود أمريكي مستمر في المنطقة وانتهاءً بدعائوي الإصلاح والديمقراطية التي تطالب بها الولايات المتحدة الأمريكية ولم تكن إيران مستثناة منها. ومن ناحية أخرى، تحاط إيران بخمس قوى نووية وهي باكستان والهند والصين وروسيا والولايات المتحدة في الخليج، ونظراً لتوتر العلاقة مع تلك الأخيرة، فضلاً عن التهديدات الإسرائيلية بالقيام بضربة استباقية للمواقع النووية الإيرانية فإن سعي إيران لتطوير تلك البرامج يصبح مبرراً.¹

المطلب الثالث: تأثير المشروع النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج العربي

رغم بعض المؤشرات الإيجابية التي طرأت على العلاقات الإيرانية الخليجية في أعقاب أزمة الخليج الثانية وما تلاها من إضعاف لقوة العراق والإطاحة بنظامه السياسي، إلا أن هناك تناقضاً بين ما تُطالب به إيران وما تُمارسه على أرض الواقع، ففي الوقت الذي تُطالب فيه برحيل القوات الأجنبية عن منطقة الخليج وإحداث مزيد من التفارب مع الدول الخليجية الست، الأمر الذي يترتب عليه خفض معدلات الإنفاق على التسلح، تسعى إيران لتطوير قُدراتها التسليحية بما يفوق احتياجاتها الفعلية، بل تنوع هذا التسلح، وتمثل مُعضلة دول الخليج العربية نتيجة للبرنامج النووي الإيراني في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه. فهي من جهة لا تُريد أن تكون هناك حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عُمق شعبي وديني في دول الخليج العربية، ومن جهة أخرى فهي لا تود أن تُصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه

¹ عبد الله فالخ المطيري، المرجع السابق، ص. 53.

القدرات في المجال العسكري. هنا هو مكن المعضلة الأساسية لدول الخليج العربية، لذلك نجد مواقفها العلنية تُبذل الخيار الدبلوماسي على غيره من الخيارات باعتبار أنه أفضل السبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التخوف الخليجي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة من جهة، والدفع بإيران بعيداً عن أن تُصبح دولة بقدرات نووية عسكرية،¹ فالسعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي يصب في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الخليج ويُهدد الاستقرار في المنطقة، ويزيد من معضلة التوصل إلى صيغة مُتفق عليها للأمن الإقليمي في ظل غموض النوايا الإيرانية واستمرار الخلاف حول بعض القضايا المتعلقة بالترتيبات الأمنية، وتزايد التصريحات المتشددة من داخل منظومة صنع القرار الإيراني والاستمرار باستخدام لفظ (الخليج الفارسي) والتشبُّث به كُسمى للاستحقاق التاريخي للخليج من جانب إيران استكمالاً لمفهوم الدور الإقليمي لإيران بما يُعمق من الخلافات ويوسع الهوة بينها وبين جيرانها من دول مجلس التعاون، كما يرجع اختلاف المواقف العربية إلى التباين في تصور مدى الأخطار التي من الممكن أن يحققها البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على المحيط العربي ككل والخليج بالأخص، حيث ستمتد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج بشكل أكبر من باقي الدول العربية من تلك الأخطار:²

أ- تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج :

مما لا شك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين: - أولاً: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب. ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد

¹ محمد عز العرب، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج. المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، (تاريخ الإطلاع:

2015\05\05)، على الرابط:

<<http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/167>>

² محمد حامد الأحمرى و آخرون، المرجع السابق، ص. 111.

المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة في 2005، فضلا عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حاليا بإنتاج أكثر من 80 بالمائة من أسلحتها الثقيلة .

- **ثانيا :** إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس السابق بوش بالقول "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان). ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض - أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة"، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد.¹

¹ عبد الله فالخ المطيري، المرجع السابق، ص. 58.

ب- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج : من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية- الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من أن أمن الخليج هو مسئولية دول، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلاً عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات :

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي أكد عليه يوشكافيشر وزير الخارجية الألماني بالقول "من أن تسليح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة (كابوس) لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث ."

وثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يوقف كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبد اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل "ردة" في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار

الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنًا إيرانيًا داخليًا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية¹.

ج- الآثار البيئية المباشرة :

هذا إلى جانب الآثار البيئية للبرامج النووية الإيرانية، حيث توجد دلائل علمية عديدة على أن المنشآت النووية الإيرانية لم تنشأ وفق القواعد العلمية المرعية في ذلك، فمفاعل (بوشهر) الذي يقع على بعد نحو 250 كلم من مدينة الكويت يعتمد بصفة أساسية على تقنيات روسية لا تملك عناصر الأمان النووي². وهو ما يعني أن دول الخليج تظل مُعرضة لخطر تسرب الإشعاعات من تلك المنشآت. وهو الخطر الذي يزداد حال الاحتكام لسيناريو توجيه ضربة جوية إلى المنشآت النووية الإيرانية والذي من شأنه أن يؤدي إلى كابوس نووي أكبر حجماً وأبعد تأثيراً من كارثة (تشرنوبل 1986)، بسبب تسرب الإشعاعات النووية من المفاعلات والمصانع، وهو ما قد يؤدي إلى خسائر بشرية بالغة الخطورة والمدى. وهو ما قد يحدث أيضاً في حالة عدم اللجوء للخيار العسكري وذلك لوقوع إيران في محيط منطقة جيولوجية نشيطة زلزالياً - كما هو في اليابان- بما يعني أن زلزالاً قد يُسبب حادثاً نووياً تكون آثاره الكارثية أكثر وضوحاً على دول منطقة الخليج منها على إيران، والتي قد تؤدي بحياة نحو مائتي ألف نسمة. كما أن تلوث مياه الخليج نتيجة إلقاء إيران لمخلفاتها النووية فيها من شأنه أن يؤدي إلى تلوث إشعاعي تستمر آثاره لسنوات وتقود إلى إغلاق محطات تحلية المياه على السواحل العربية³.

المطلب الرابع : موقف دول الخليج من المشروع النووي الإيراني

مما لا شك فيه أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حالياً أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية لم تعد آلية واضحة للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، ويبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو

¹ أحمد فخر، مؤتمر حول تقييم و مناقشة التقرير الاستراتيجي الإيراني 2007، المرجع السابق، ص. 25.

² خالد بن محمد العلوي، المرجع السابق، ص. 19.

³ أشرف محمد كشك، مختارات إيرانية العدد 62. موقع البنية رؤية في الحالة الشيعة. (تاريخ الإطلاع: 12\04\2015)، على الرابط:

<<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=8645&lang>>

الموقف الذي يلتقي مع الموقف الأوروبي في هذا الشأن، وفي هذا الإطار يمكن استيضاح المواقف الخليجية الرسمية كما يلي¹:

-على صعيد مجلس التعاون الخليجي يلاحظ أن هناك مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية "أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بيد أنه أضاف "لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقتنا معها طيبة". وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخاذ الدول الخليجية الست موقفا علنيا من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي. ومن كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف لذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية.

-دعا البيان الختامي للقمة الخليجية التي عقدت في جانفي 1992 إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها في منطقة الخليج، والسعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليته².

إلا أن بيان القمة التي عقدت في الدوحة عام 1996 قد نص صراحة على إيران، حيث أشار البيان إلى "قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة"، أما البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي عام 1997 فقد عاد إلى العموميات مرة أخرى حيث أعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منظمة الخليج

¹ أحمد فخر، المشروع النووي الإيراني الأبعاد الاستراتيجية و الانعكاسات الاقليمية، المرجع السابق، ص. 67.

² محمد بال أحمد عايش حبيب ومحمود صلاح جادالله أبو ركة، المرجع السابق، ص. 104.

منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية"، وقد تكرر المعنى نفسه في بياني قمتي عام 2003 و 2004 مع مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي¹. وفي الإطار نفسه جاءت مواقف الدول الخليجية الست من البرنامج النووي الإيراني، فمن خلال استقراء التصريحات الخليجية الرسمية يلاحظ أن هناك موقفا رسميا خليجيا معلنا إزاء برنامج إيران النووي مفاده رفض امتلاك الجمهورية الإسلامية لقدرات نووية إلا أن هذا الموقف لم يتخذ جانب التحرك العملي حتى أنه خلال زيارة جون بولتون للمنطقة فإن تلك الدول اقتصر دورها على المداولات والمناقشات مع الجانب الأمريكي مع إمكانية قيام بعض الأطراف بدور الوساطة بين طهران وواشنطن لتأمين المحادثات بينهما.

وتعكس تصريحات المسؤولين في بعض الدول الخليجية مواقف تلك الدول من الملف النووي الإيراني، فيقول الوزير المسئول عن الخارجية العمانية يوسف بن علوي "نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا نحن أي صراع بين الكبار"، وأضاف أن "البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20 ألف ميغاوات". وحول المعنى نفسه أكد أمير دولة قطر خلال إحدى زيارته للولايات المتحدة "إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج"، وذلك دون الإشارة صراحة إلى إيران.

كما كانت مواقف دولة الكويت الرسمية والشعبية أكثر حدة، ففي تصريح له اعتبر وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح أن "إيران تشكل خطرا استراتيجيا بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل" مضيفا أن "هذه مسألة خطيرة"، ومن جانبها ناقشت لجنة شؤون البيئة في مجلس الأمة الكويتي تقارير بشأن المخاطر البيئية التي يمثلها المفاعل النووي الإيراني في منطقة بوشهر، وهو الأمر الذي أكده النائب محمد الصقر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة

¹ عبد الله فالخ المطيري، المرجع السابق، ص. 75.

بالقول "هناك هواجس من المفاعلات النووية القائمة على شواطئ الخليج مثل مفاعل بوشهر الموجود على بعد يتراوح بين 225 - 250 كيلومترا من الكويت ووسائل الأمان فيه." ونخلص مما سبق إلى نتيجة مفادها أن الدول الخليجية الست، بالرغم من قلقها من البرنامج النووي الإيراني فإنها لن تستطيع المشاركة في أي عمليات ضد إيران دون قرار واضح من مجلس الأمن، وذلك انطلاقا من العلاقات المتنوعة بين طهران والدول الخليجية الست، بالإضافة إلى التدهور الحالي للأوضاع الأمنية في العراق¹.

¹ عبد الله فالخ المطيري، المرجع السابق، ص. 80-81.

خلاصة الفصل الثالث:

إن أهداف الإستراتيجية الأمنية في الخليج ، قد اتخذت منعرجا آخرًا تمثل في محاولة مد أواصر العلاقات الطيبة مع دول الجوار، من خلال سعي إيران لإزالة آثار العنصرية الفارسية في المنطقة، وذلك من أجل تحسين صورتها ولعب دور إقليمي مميز لتفادي العزلة والعمل على الحيلولة دون تعميق التحالف العربي الأمريكي في المنطقة، إضافة إلى أن امتلاك إيران لسلاح النووي قد يكون له الأثر السلبي على استقرار المنطقة من خلال الخلل الذي سينجم في موازين القوى بين إيران ودول الجوار، وإمكانية نشوب صراع دائم في المنطقة، لذلك تسعى إيران دوماً بأن يكون لها دورا في الترتيبات الأمنية انطلاقا من منطقة الخليج وصولا إلى منطقة الشرق الأوسط ككل، وهذا ما يتعارض مع رؤية دول المنطقة خوفا على أمن بلدانها إضافة إلى تهديد مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل.

الخاتمة

خلص هذا البحث في مناقشة الفصل الأول إلى أن النظام السياسي الإيراني المشكل من مؤسسات غير تقليدية ينفرد فيه رجل الدين بأحكام السلطة منذ نجاح الثورة الإسلامية سنة 1979 على يد إمامها الخميني، كما أن هذا النظام يتمتع بأصول وثوابت راسخة نصت عليها مواد في الدستور الإيراني، حيث أن صاحب القرار في إيران تنبع صلاحياته من سلطة ولاية الفقيه التي فسحت المجال لرجال الدين الشيعة بتقلد أعلى مناصب الحكم في إيران، كما أن هذا النظام أصبح بتصدير ثورته إلى دول الجوار يشكل خطرا على أمن هذه المنطقة التي تحولت إلى بؤرة ساخنة من النزاعات العرقية والفتن الطائفية. وبناء على ما سبق فإن تصورات النظام السياسي الإيراني يتسم بأبعاد متعددة منها داخلية وخارجية، أدت إلى محاولة تحسين وضع إيران سياسيا واقتصاديا بانتهاج سياسة الانفتاح الإقليمي والعالمي .

كما خالص هذا البحث من خلال مناقشة الفصل الثاني إلى أن محددات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي، أن العامل الجغرافي يمثل المحدد الأساسي ، كما أن تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية في المنطقة لعب دورا مهما في بسط نفوذ إيران في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالأيديولوجية التي اعتمدها لتصدير ثورتها في المنطقة التي استطاعت من خلالها استقطاب عدد مهم من الدول العربية وبذلك ربطت معها علاقات اقتصادية وأمنية حيث تعتبر إيران من أهم دول المنطقة من ناحية القوة العسكرية، وأما أمنيا فقد سعت إيران إلى المحافظة على أمنها القومي، للمحافظة على سلامة حدودها في ظل التهديدات الناتجة عن الدول الغربية خاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي أصبحت تهيمن على المنطقة، وهو ما شكل تحديا كبيرا على مستقبل إيران في المنطقة. كما اتسمت العلاقات الإيرانية الخليجية بنوع من التدهور خاصة مع اجتياح الفكر الشيوعي وفكرة زرع أيديولوجياتها في المنطقة، مثلما هو في البحرين.

وخلص هذا البحث في فصلها الثالث والأخير أن أهداف الإستراتيجية الأمنية في الخليج ، قد اتخذت منعرجا آخرًا تمثل في محاولة مد أواصر العلاقات الطيبة مع دول الجوار، من خلال سعي إيران لإزالة آثار العنصرية الفارسية في المنطقة، وذلك من أجل تحسين صورتها ولعب دور إقليمي مميز لتفادي العزلة والعمل على الحيلولة دون تعميق التحالف العربي الأمريكي في المنطقة، إضافة إلى أن امتلاك إيران لسلاح النووي قد يكون له الأثر السلبي على استقرار المنطقة من خلال الخلل الذي سينجم في موازين القوى بين إيران ودول الجوار، وإمكانية نشوب صراع دائم في المنطقة، لذلك تسعى إيران دوماً بأن يكون لها دورا في

الخاتمة

الترتيبات الأمنية انطلاقاً من منطقة الخليج وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط ككل، وهذا ما يتعارض مع رؤية دول المنطقة خوفاً على أمن بلدانها إضافة إلى تهديد مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل.

لذلك خلص هذا البحث في إجابته عن المشكلة البحثية إلى أن الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على منطقة الخليج العربي التي اعتمدت عليها إيران في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الأولى، كان لها الأثر البالغ في لعب دوراً مركزياً على جميع الأصعدة في المنطقة، وكان لزاماً عليها أن تعقد عدة علاقات في المنطقة للتصدي وتذليل كل التحديات التي واجهتها في الكثير من الأحيان من طرف دول الخليج العربي، وبعض القوى الكبرى إقليمياً ودولياً. وكما خلصنا إلى بعض النتائج ومن أهمها:

- أن النظام السياسي الإيراني له دور مهم في رسم صورة إيران عالمياً وإسلامياً وعربياً، وهو ما سيجعل ويظل تركيز العالم عليها كبيراً نظراً للمزايا رأينها في بحثنا هذا مثل الموقع والبنية التي تمتلكها.
- انعدام وفقدان الثقة بين إيران ودول الخليج العربي بما يؤدي إلى الإخلال في توازن أمن منطقة الخليج العربي.
- استمرار إيران في تحديها واستمرارها في مشروعها النووي يؤدي إلى مزيد من السباق نحو التسليح وعدم الاستقرار.
- القوى البشرية الإيرانية الهائلة التي انعكست على القوة العسكرية والتي كان لها الأثر الواضح في الأحداث التي شهدتها على المستوى الإقليمي مثل حربها مع العراق.
- استمرارية إيران في دعم الجماعات الشيعية في داخل دول الخليج كونها أداة بيد إيران يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تهديد دول الخليج من الداخل وهو العامل الأيديولوجي وهو من مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1- دستور جمهورية إيران الإسلامية. (ترجمة لجنة مكلفة من قبل وزارة الإرشاد الإسلامي)، إصدار وزارة الإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى 1403 هـ.

الكتب:

2- بودلال بشير ، سياسة إيران الإقليمية : بين البعد القومي والبعد الديني منذ 1979. (جامعة 3 الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).

3- محمد النداف زكرياء ، مسائل الاعتقاد عند الشيعة الإثني عشرية. (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 1، 2011).

4- إسماعيل محمد صادق، من الشاه إلى النجاد... إيران إلى أين ؟. (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ب.ت.ن).

5- عبد المؤمن محمد السعيد وآخرون، إيران جمهورية إسلامية أم خمينية. (ب.ب.ن، سلسلة العلوم الاجتماعية، 2010).

6- الجوجري عادل، أحمددي نجاد في قلب العاصفة. (دمشق: دار الكتاب العربي، الطبعة 1، 2006).

7- عبد المحي وليد ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020. (الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010).

8- إيزدي بيزن ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران. (ترجمة: سعيد الصباغ)، ب.ب.ن، ب.ت.ن .

9- فخر أحمد ، برنامج الدراسات الإيرانية ورشة عمل الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية. (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007/01/17).

10- العتيبي منصور حسن ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة 1، 2008).

11- السبكي أمال ، تاريخ إيران السياسي بين الثورتين (1906-1979). (الكويت، عالم المعرفة، 1999).

قائمة المصادر والمراجع

- 12- الرايس رياض نجيب ، رياح الخليج: بدايات مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي الإيراني 1980-1990. (ب.ب.ن ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، 2012).
- 13- النفيسي عبد الله فهد ، إيران والخليج. (ب.ب.ن ، درا القرطاس للنشر، ب.ت.ن).
- 14- تيري كويل، إيران الثورة الخفية. (ترجمة: خليل أحمد خليل)، (بيروت: درا الفاربي، الطبعة 1، 2008).
- 15- فخر أحمد ، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الإستراتيجي الإيراني 2007. (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 26\03\2008).
- 16- الموسوي صباح وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية. (عمان: دار عماد، الطبعة 1، 2013).
- 17- الأحمري محمد حامد و آخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، 2012).
- 18- عبد الناصر وليد ، إيران الدراسة عن الثورة والدولة. (القاهرة: دار الشروق، الطبعة 1 ، 1997).
- 19- الموسوي موسى ، الثورة البائسة. (ب.ب.ن، ب.د.ن، ب.ت.ن).
- 20- العلوي خالد بن محمد ، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني. (الكويت: حركة التوافق الوطني الإسلامية ، 2007).
- 21- زعرور الهادي ، توازن الرعب للقوى العسكرية العالمية. أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية. (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2013).
- 22- د.ك، سنوات أربع من الثورة والعطاء. (شبكة الفكر، د.ب.ن ، د.ت.ن).

المواقع الإلكترونية:

- 1- مركز سورية للبحوث والدراسات، النظام السياسي في إيران. موقع: مركز سورية للبحوث والدراسات، (تاريخ الإطلاع: 12-04-2015)، على الرابط:

<http://www.syriasc.net>

قائمة المصادر والمراجع

2- مطر علاء ، تحليل لمؤسسات وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية. موقع:

دنيا الوطن، (تاريخ الإطلاع: 02\04\2015)، على الرابط:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/01/10/185642.html>

3- مركز التنوير للدراسات الإنسانية، النظام السياسي الإيراني. (تاريخ الإطلاع:

15\04\2015)، على الرابط:

http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=20038&selected_id=-200380003&page_size=5&links=true

4- الزهراني إبراهيم ، أبعاد السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي. موقع: شبكة الدفاع عن

السنة، (تاريخ الإطلاع: 02\05\2015)، على الرابط:

[/ http://www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/2282](http://www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/2282)

5- البطنجي عياد ، أنماط السياسة الخارجية الإيرانية. (تاريخ الإطلاع: 25\04\2015)،

على الرابط: <http://albutnji.hiablog.com/post/135355>

6- موسوعة مقاتل الصحراء، تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي. (تاريخ

الإطلاع: 23\04\2015)، على الرابط :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/sec04.doc_cvt.htm

7- الساعدي عبد الجبار ، تاريخ إيران القديم والمعاصر. موقع: موسوعة الرشيد، (تاريخ

الإطلاع: 17\04\2015)، على الرابط:

<http://www.alrashead.net/index.php?partd=2&derid=1065>

8- الأشعل عبد الله ، مختارات إيرانية العدد- 86 سبتمبر 2007. موقع: البيئة رؤية سنوية في

الحالة الشيعية، (تاريخ الإطلاع: 19\04\2015)، على الرابط:

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=19311>
[&lang](#)

قائمة المصادر والمراجع

- 9- مهدي سحر ، بحوث ودراسات: في مفهوم الأمن القومي. موقع: جريدة الإتحاد يومية وسياسية، (تاريخ الإطلاع: 19\04\2015)، على الرابط:
<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=2243>
- 10- صهيب يحيى ، مهددات أمن الخليج. موقع: عربي 21، (تاريخ الإطلاع: 22\04\2015)، على الرابط: <http://arabi21.com/story/802014>
- 11- ويكيبيديا الوسوعة الحرة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (تاريخ الإطلاع: 02\05\2015)، على الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- 12- موقع عربي 21، علاقات جيدة تربط سلطنة عمان بإيران في خليج مضطرب. (تاريخ الإطلاع: 03\04\2015)، على الرابط: <http://arabi21.com/story/822430>
- 13- بسمة مبارك سعيد، زيارة الرئيس الإيراني إلى سلطنة عُمان: الدلالات والتداعيات. موقع: مركز الجزيرة للدراسات، (تاريخ الإطلاع: 12\04\2015)، على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/2014478578159323.htm>
- 14- عبد الرحمان شعبان ، العلاقات الكويتية الإيرانية محطات ساخنة وتقارب حذر. على موقع: الجزيرة. نت، (تاريخ الإطلاع: 12\04\2015)، على الرابط:
<<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f1ea45d0-4f82-4fc9-962f-4a1578f5a428>
- 15- مبيضين مخلص ، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 - 2006 (السعودية حالة دراسة). مركز الخليج لسياسات التنمية، (تاريخ الإطلاع: 19\04\2015)، على الرابط:
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id
- 16- المغير عبد الامير محسن ، ملخص في العلاقات العراقية الإيرانية في العصر الحديث. موقع: شبكة الإعلام العراقي، (تاريخ الإطلاع: 18\04\2015)، على الرابط:

[/http://www.imn.iq/articles/view.114>](http://www.imn.iq/articles/view.114)

17- موسوعة مقاتل الصحراء، تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي. (تاريخ الإطلاع: 2015\04\15) على الرابط:

file:///C:/Users/sliman/Downloads/sec03.doc_cvt.htm

18- الهاشمي أيمن ، ملف إعلامي حول التدخل الإيراني في العراق : حقيقة أم وهم؟. (تاريخ الإطلاع: 2015\05\10)، على الرابط:

<http://www.mokarabat.com/s849.htm>

19- إيران وتصدير الثورة. موقع السكينة، (تاريخ الإطلاع: 2015\04\29)، على الرابط:

<http://www.assakina.com/news/news1/59212.html#ixzz3a8dA8U98>

20- بن نامي سعد محمد ، سياسة التدخل الإيراني في الخليج: الدوافع والأهداف. موقع البيئة رؤية سنوية في الحالة الشيعية، (تاريخ الإطلاع: 2015\04\25)، على الرابط:

<http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=40283=&lang>

21- دياب محمد أكرم ، تعرف على تاريخ البرنامج النووي الإيراني. موقع: بوابة الفجر، (تاريخ الإطلاع: 2015\04\16)، على الرابط: <http://www.elfagr.org/1696570#>

22- عز العرب محمد ، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج. المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، (تاريخ الإطلاع: 2015\05\05)، على الرابط:

<http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/167>

23- كشك أشرف محمد ، مختارات إيرانية العدد 62. موقع البيئة رؤية في الحالة الشيعية. (تاريخ الإطلاع: 2015\04\12)، على الرابط:

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=8645&lang>

قائمة المصادر والمراجع

24- جريجوري كوساتش و إيلينا ملكوميان، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المنظمة الإقليمية

والأمن الإقليمي. موقع: مركز الإعلام والدراسات العربية-الروسية، (تاريخ الإطلاع:

http://mciars.com/?p=446&lang=ar، على الرابط: 2015\05\03)

مذكرات :

1- حجاب عبد الله، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011)

(دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية.) جامعة 3 الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012).

2- حميدة الظالمي عبد الحسين ، الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي دراسة في

الجغرافيا السياسية. (جامعة القادسية كلية التربية المثنى).

3- زلاقي حبيبة ، تأثيرا التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية

الإيرانية. (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2010).

4- عيساوة آمنة، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق الأوسطي بعد الحرب الباردة.

(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2010).

5- المطيري عبد الله فالخ ، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني. (جامعة الشرق

الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2011).

6- الجرابعة رجائي سلامة ، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق

الأوسط (1979-2011). (جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2012).

7- محمد بال أحمد عايش حبيب ومحمود صلاح جادالله أبو ركة، الصراع النووي الإيراني

الإسرائيلي المخاطر والتحديات. (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم

السياسية، 2012).

الفهرس

انعكاسات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي (بعد حرب الخليج الأولى 1988 - 2014)

| الصفحة | الموضوع |
|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1 | مقدمة |
| 09 | خطة البحث |
| 11 | ملخص البحث |
| 13 | الفصل الأول : مدخل إلى النظام السياسي الإيراني وأبعاد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية المعاصرة. |
| 13 | المبحث الأول: النظام السياسي ومؤسسات صنع الإستراتيجية الأمنية الإيرانية. |
| 13 | المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي الإيراني. |
| 15 | المطلب الثاني : مؤسسات صنع واتخاذ القرار في النظام السياسي الإيراني المعاصر. |
| 19 | المبحث الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج العربي. |
| 19 | المطلب الأول: البعد السياسي الإيراني في منطقة الخليج العربي. |
| 22 | المطلب الثاني : البعد الأمني الإيراني في منطقة الخليج العربي. |
| 23 | المطلب الثالث : البعد الاقتصادي الإيراني في منطقة الخليج العربي. |
| 27 | الفصل الثاني : محددات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي. |
| 27 | المبحث الأول : المحدد الجيو إستراتيجي الإيراني. |
| 27 | المطلب الأول: الموقع الجغرافي الإستراتيجي لإيران في الخليج العربي. |
| 29 | المطلب الثاني : تاريخ السياسة الخارجية لجمهورية إيران في منطقة الخليج العربي. |
| 33 | المطلب الثالث: المحدد الأمني الإيراني في منطقة الخليج العربي. |
| 36 | المبحث الثاني: المحدد الجيو سياسي الإيراني. |
| 36 | المطلب الأول: العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي. |
| 44 | المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية مع العراق. |

| | |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 49 | الفصل الثالث: الأهداف الإيرانية وانعكاسات المشروع النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج العربي. |
| 49 | المبحث الأول: الأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي. |
| 49 | المطلب الأول: الأهداف السياسية لإيران في منطقة الخليج العربي. |
| 53 | المطلب الثاني: الأهداف الأمنية لإيران في منطقة الخليج العربي. |
| 55 | المبحث الثاني: المشروع النووي الإيراني وتأثيره على منطقة الخليج العربي. |
| 55 | المطلب الأول : نشأة وتاريخ النووي الإيراني. |
| 57 | المطلب الثاني : دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي. |
| 58 | المطلب الثالث: تأثير المشروع النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج العربي. |
| 62 | المطلب الرابع : موقف دول الخليج اتجاه المشروع النووي الإيراني. |
| 68 | الخاتمة . |
| 71 | قائمة المصادر والمراجع. |
| 78 | الفهرس. |